دراسة تحليلية لنظام الاعتماد الأكاديمى

وضمان جودة التعليم المدرسى بمصر فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة

د. أسامة محمد سيد على(*)

مقدمة:

تلعب المدرسة أدوارا مهمة فى المجتمع؛ إذ لم يعد ينظر إليها على أنها مصدر للمعرفة فحسب، بل أصبحت - كذلك - تتعدى ذلك، من حيث صقل كل جوانب النمو المرتبطة بشخصية التلميذ، ونتيجة التسارع فى كل المجالات. وأدى ذلك إلى وجود تحديات تواجه المدرسة. وهذا يتطلب أن تتمتع المدرسة بالديناميكية حتى يمكنها مواكبة التطورات الحادثة، وتبتعد عن الجمود. فطبيعة العصر الذى نعيش فيه تؤكد دائما "الحرية والجودة" معا. ويظهر ذلك فى جميع أوجه النشاط الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. والتعليم هو أحد هذه النشاطات الرئيسة؛ لذا انطلقت المؤسسات التعليمية نحو تبنى مفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقها، بهدف تحسين المنتج التعليمى ومخرجات العملية التعليمية، ورفع كفاءة العاملين بها؛ للحصول على خريجين لديهم معارف أساسية تؤهلهم للتنافس فى كل المجالات بكفاءة عالية، ومضاعفة إفادة المجتمع من كل الجهود التعليمية بكل مؤسساته وجماعاته وأفراده، والتحسين والتطوير المستمر، وتحقيق أعلى مستويات ممكنة فى الممارسات والعمليات والنواتج والخدمات. لذا فالجودة الشاملة تعتمد على توفير أدوات وأساليب تساعد مؤسسات التعليم على تحقيق نتائج مرضية، معتمدة على وضع قاعدة عريضة من المعلومات

(*) الإدارة المركزية لمنطقة سوهاج الأزهرية.

والمؤشرات تمكن الإدارات وواضعى القرار من معرفة مؤشرات القصور والقوة داخل المؤسسة التعليمية. ويترتب على تطبيق ذلك توفير بيانات محاسبية تساعد على ضبط الأعمال والأنشطة، على اختلاف أنواعها. فالهدف الأساسى لجودة التعليم يتمثل فى رفع مستوى التعليم والتعلم، مع التركيز على الكفاءة النوعية للطلاب، وتزويدهم بالمهارات اللازمة، وتطوير مواهبهم وقدراتهم واستعداداتهم؛ للإسهام فى بناء الاقتصاد المبنى على المعرفة[1].

وبذلك فالجودة تعد أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه؛ إذ لم تعد الجودة ترفا تتطلع إليه المؤسسات التعليمية، أو بديلا تأخذ به الأنظمة التعليمية أو تتركه، بل أصبح ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة. فهى دليل على بقاء المؤسسة التعليمية واستمرارها.

ويرتبط فكر الاعتماد Accreditation ارتباطا وثيقا بمبادئ إدارة الجودة التى تبدو متداخلة فى مضمونها ومخرجاتها، كما يترابط فكر الاعتماد مع مفاهيم أخرى، قد تبدو متوازية معه؛ كالاعتراف بالشهادات أو تراخيص مزاولة المهنة. ويتداخل مفهوم الاعتماد مع مفاهيم ومصطلحات أخرى؛ كمفهوم ضمان الجودة والتقويم، والمحاسبية، والتقويم الخارجى. وجميعها يهدف إلى تطوير نظام التعليم. فهى تشترك فى معايير ضمان الجودة، وتستخدم فى أغراض التقييم، وهى محاولة لتطوير وتحسين لاحق للبرامج والمؤسسات فى ضوء نتائج التقويم. وبذلك فهى الجزء المكمل الذى يتوج تطوير أنظمة جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالى باعترافه بأنها قد طورت عمليا طبقا للمعايير المرجعية المتفق عليها؛ أى أن إنشاء نظام للاعتماد أو مجلس للاعتماد هو الجزء التكميلى لإنشاء أنظمة تعليم عال طبقا لمعايير الجودة الشاملة، وليس بديلا عنه.

وقد نشأ نظام الاعتماد التربوى وتطور فى الولايات المتحدة على أساس

تطوعى غير حكومى، وأصبح لـه تأثير واسع النطاق، فأصبحت القرارات التى تصدرها جمعيات الاعتماد الأكاديمى تؤثر فى قرارات التمويل والمساعدات المالية من قبل الجهات الحكومية الاتحادية أو المحلية والجمعيات الخيرية للمؤسسات التعليمية، كما تؤثر فى السمعة العلمية للمؤسسة التعليمية، والاعتراف بالشهادات الصادرة عنها، وفى تعيين الخريجين، وتوجيه الطلاب للالتحاق بالكليات والجامعات، والترخيص بمزاولة المهن التى تحتاج إلى تدريب عملى بعد التخرج، وتحويل الطلاب من مؤسسة تعليمية إلى أخرى.

فلتحقيق جودة التعليم واعتماده ينبغى الاهتمام بالمشاركة المجتمعية فى إدارة التعليم وتمويله وشئونه، وإعطاء الفرصة للشعب لإبراز اهتماماته والمشاركة والتخطيط فى وضع سياسات التعليم، حسب طبيعة المجتمع، وتشجيعه على المشاركة فى صنع القرارات التعليمية، وحفزه إلى المبادرة والإبداع والمشاركة فى تنفيذ مشروعات التعليم وإصلاحاته. فالتدخل المتزايد من المجتمع المحلى فى العملية التعليمية استراتيجية واعدة لتعبئة المصادر الجديدة، وتحسين جودة التعليم، وتقوية الصلة به. فالمواطنون يرغبون فى المشاركة والتأثير فى المؤسسات التى تقدم الخدمات لهم، وتحترم ثقافتهم المحلية، وهذه المشاركة تؤدى إلى تطوير السياسة التربوية، وتخطيط كل مستويات النظام التعليمى من المستوى المحلى إلى المستوى القومى وتمويلها وإدارتها[٢].

مشكلة الدراسة:

أوضحت الدراسات السابقة أهمية إصلاح التعليم وتطويره وتحقيق جودته؛ وهو مما يؤدى إلى اعتماده على المعايير القومية والعالمية للتعليم. فقد أكدت الدراسات السابقة أن جودة التعليم واعتماده يؤديان إلى الآتى:

- تأكيد جودة المستوى العلمى والتعليمى للمؤسسة التعليمية، وقدرتها

على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها، من خلال فحص التزامها بعدد من الضوابط والمعايير، وحث مؤسسات التعليم على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتى لبرامجها العلمية وقدراتها المادية والمعنوية، بما يتضمن تطوير مستواها، وتشجيع اتخاذ الإجراءات المختلفة للتوصل إلى أقصى درجة من الجودة والكفاءة والفاعلية[٣].

- تحسين جودة المؤسسات التعليمية، من خلال التقييم الذاتى المستمر[٤]، ويفيد الطلاب فى تعرف المدارس المقبولة، وأصحاب العمل فى معرفة ما إذا كان الموظف قد تخرج فى مدرسة معتمدة أم لا[٥].

- تشجيع الجهود المستمرة لتحقيق أقصى تأثير تربوى، ويزيد الثقة بالجودة المقبولة[٦]، الاعتراف الدولى بجودة المدارس، والمحاسبية، والثقة العامة، وتبادل التمويل، والفصول، والدبلومات، ومستويات الدرجات، وتأييد الاستمرار التربوى فى المجتمع المتغير؛ إذ يتنقل الطلاب بين المدارس والولايات والأقطار، واستمرار التحسن الذى يستند إلى معايير الجودة والمراجعة المنتظمة فى المدارس[٧]، وحماية المؤسسة التعليمية من الضغط الخارجى والداخلى، وخلق أهداف تؤدى إلى التحسن المستمر فى البرامج وحفزها إلى رفع مستوياتها[٨].

- تزويد الطلاب بفرص الاختيار، وزيادة مجال تشجيع الفائدة التنموية[٩]، وتوفير معلومات يستفيد منها جميع الأطراف، ومعاونة مؤسسات التعليم على اتخاذ قرارات لتطوير مسئولياتها، وتهيئة وسائل تحقيق المحاسبية فيما يتعلق بالموارد[١٠].

- الالتزام بالتعليم الممتاز، فالمدارس المعتمدة لها تصميم مشترك يتفق والمعايير العالمية، ويتمثل الفرق فحسب فى النموذجية والتناسب مع الثقافة[١١].

لما سبق تبذل وزارة التربية والتعليم فى مصر جهودا ومحاولات كبيرة لمسايرة التطورات الحادثة والاتجاهات والخبرات العالمية المعاصرة فى تطوير التعليم، ومن هذه الجهود تفعيل المشاركة المجتمعية فى التعليم، وتطبيق نظام الجودة والاعتماد لتطوير الأداء والمدارس، وتحسين جودة المخرجات التعليمية منها، وأيضا لتأكيد أن مؤسساتها التعليمية قادرة على تحقيق رسالتها التربوية، من خلال الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة، طبقا للمعايير العالمية المحددة للتعليم. وبرغم تعدد المحاولات فإنها محاولات تكتيكية، وليست استراتيجية، فقد نجحت فى مجالات على حساب أخرى؛ وهو مما أدى إلى وجود ما يطلق عليهم أنصاف المتعلمين، والتركيز على الكم دون الكيف؛ وهو مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة، والقصور التعليمى، واتساع الفجوة بين الإنتاج والتعليم، وارتفاع تكلفته فى جميع مراحله، وانخفاض العائد منه، واهتمامه بالمعارف والمعلومات دون السلوكيات والمهارات.

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة فى الأسئلة الآتية:

- ما الجودة والاعتماد، وما مبررات تطبيقهما؟

- ما الإجراءات التى تتبعها مؤسسات التعليم المدرسى للحصول على الاعتماد؟

- ما أهم الهيئات والمؤسسات التى تتولى اعتماد التعليم المدرسى فى بعض الدول؟

- ما الجهود والممارسات المصرية لتحقيق الجودة والاعتماد فى التعليم المدرسي؟

- ما التصور المقترح لتطبيق معايير الجودة والاعتماد فى التعليم المدرسى فى مصر؟

أهـداف الدراســة:

استهدفت الدراسة تحقيق ما يأتى:

- تعرف خبرات بعض الدول فى تطبيق الاعتماد فى مجال التعليم المدرسى وإمكان الاستفادة منها، مع الأخذ فى الحسبان الاختلافات البيئية والثقافية وأساليب المعالجة فى كل دولة.

- الوقوف على الوضع الراهن لتحقيق الجودة والاعتماد للتعليم المدرسى.

- وضع تصور مقترح لتطبيق معايير الجودة والاعتماد فى مدارس التعليم بمصر، فى ضوء تحليل واقع الجهود المصرية فى مجال الاعتماد ومبررات الأخذ به، وما توصلت إليه الدراسة التحليلية وخبرات بعض الدول فى هذا المجال.

أهميـة الدراسـة:

تكمن أهمية الدراسة فى تعدد الفئات التى قد تستفيد من نتائجها، والتى يمكن تحديدها فيما يأتى:

- المخططون للسياسة التعليمية فى مصر: من حيث توجيه بؤرة الاهتمام بأهمية تحقيق الجودة والاعتماد للتعليم المدرسى.

- وزارة التربيـة والتعليم: حيث تتاح لها الفرصة التربوية لتعرف إيجابيات تطبيق نظام الجودة والاعتماد للتعليم المدرسى فى بعض الدول لتدعيمها والسلبيات لمحاولة تفاديها.

- المجتمع المصرى: حيث تؤكد الدراسة أهمية تحقيق جودة العملية التعليمية واعتمادها.

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفى، مع الاستعانة ببعض خطوات أسلوب تحليل النظم لدراسة نظم تطبيق الجودة والاعتماد فى بعض الدول الأجنبية.

مصطلحات الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المصطلحات الآتية:

- جودة التعليم المدرسى: لتعدد التعريفات التى تناولت جودة التعليم يقتصر الباحث على وضع تعريف إجرائى لها، ويعرفها بأنها "مجموعة من العناصر والخصائص والمعايير التى ينبغى أن تتوافر فى جميع مكونات العملية التعليمية وعناصرها، والتى تلبى احتياجات المجتمع وتتفق مع المعايير العالمية للتعليم".

- الاعتماد الأكاديمى للتعليم المدرسى: هناك عدة تعريفات تناولت الاعتماد الأكاديمى؛ لذا يمكن تعريفه إجرائيا بأنه "اعتراف تحصل عليه المدرسة من قبل هيئة علمية متخصصة يفيد أنها قد استوفت جميع المعايير المطلوبة أكاديميا، وهذا الاعتراف يمكن إلغاؤه فى حالة الإخلال بأى من هذه المعايير".

الإطار النظرى للبحث:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تعرض هذه الدراسة ما يأتى:

- ماهية جودة التعليم والاعتماد الأكاديمى:

- جودة التعليم: إن الجودة الفعالة فى حالة التعليم، تتمثل فى المنتج المتولد من خلال مؤسسات التعليم؛ إذ يلعب دورا مهما ورئيسا فى عملية التنمية ورقى الشعوب وتطورها، ويعد من أهم الاستثمارات المستدامة، وهو لا يمكن

أن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع العاملين فى المدارس ومشاركة فاعلة من جانب الطلبة ومن جانب الخريجين وسوق العمل والمجتمع، من أجل تحقيق معادلة فاعلية جودة التعليم. ويعد مفهوم فاعلية جودة التعليم والإدارة الشاملة للجودة من الركائز الأساسية التى يستند إليها التعليم. وتحاول النماذج باستمرار مواجهة جميع التحديات من أجل تحقيق استمرارية الجودة فى التعليم فى ظل تنوع المداخلات والمفاهيم الإدارية المتعلقة بالجودة، والعمليات فى مجال التعليم. ولعل من المفيد تتبع منشأ مفهوم الجودة، فهى أحد الفروع المهمة فى مجال علوم الإدارة الحديثة. ويرجع تاريخ استحداثها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ إذ طبقت اليابان أسس الجودة على الصناعة فأحدثت طفرة هائلة، تلتها الولايات المتحدة فى الخمسينيات من القرن الماضى، ثم دخلت أسس الجودة إلى كل الأنشطة والمهن فى جميع أنحاء العالم، ومنها التعليم، وتعددت وتداخلت مفاهيمها.

فعلى الرغم من شيوع استخدام مفهوم الجودة فى التعليم والتربية؛ فإنه من الصعب تعريفه بطريقة مباشرة ودقيقة؛ لذا تعددت التعريفات التى تناولت هذا المفهوم. وفيما يأتى عرض لبعض هذه المفاهيم التى عرضتها أدبيات التربية والدراسات السابقة:

- القدرة على تحقيق السبق والامتياز فى ظل عمليات التحول والمتغيرات المتسارعة، وتعنى أيضا توافر معايير الجودة المحددة من قبل هيئات ضمان الجودة ومراقبتها فى مختلف عناصر منظومة التعليم، بما فى ذلك المدخلات والعمليات والمخرجات النهائية، فتتلاشى نسبة الخطأ تقريبا Defect Zero[١٢].

- عملية تطبيق مجموعة من المعايير والمواصفات التعليمية لرفع مستوى وحدة المنتج التعليمى عن طريق كل فرد من العاملين فى المدرسة.

فالجودة الشاملة فى التعليم محاولة إيجاد ثقافة متميزة وسائدة من العاملين عن أداء العمل بشكل صحيح منذ بدايته لتحقيق جودة المنتج بصورة أفضل وبفاعلية أعلى[١٣].

- مجموعة الخصائص أو السمات التى تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها، متضمنة أبعادها من مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة. وعلى قدر سلامة الجوهر تتفاوت مستويات الجودة[١٤].

- عملية استراتيجية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التى تمكنها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية فى مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعى لتحقيق التحسن المستمر للمنظمة[١٥].

- طريقة للإدارة تهدف إلى رفع الفاعلية والمرونة والقدرة التنافسية للمؤسسة، وتشمل تنظيمها بكاملها، كل قسم وكل نشاط، وكل فرد، فى جميع المستويات الإدارية والأكاديمية، فهى إطار مناسب لتنسيق جميع الجهود التطويرية وتوحيدها؛ وذلك لأنها تحقق عدة مزايا أهمها (أنها تشمل جميع جوانب العمل الإدارى والأكاديمى على مستوى المؤسسة التعليمية كلها، ومن ثم تساعد على إحداث تغيير متكامل يسهل رفع الكفاءة بشكل عام؛ إذ إن تطوير جزء أو خدمة معينة وبقاء الأجزاء والخدمات الأخرى كما هى عليه قد يمنع تطبيق أى تغيير كلى أو جزئي- ضرورية لإحداث أى تغيير حقيقى فى المؤسسة التعليمية - عمل هيكل لجميع النشاطات التطويرية، بدءا بوضع رسالة المؤسسة التعليمية ورؤيتها، وبذلك توفر هيكلا متكاملا متناسقا يوحد جميع هذه الجهود نحو هدف واحد، وبدون هذا الهيكل قد تتضارب هذه الجهود - تدعو للتطوير والتحسين المستمر، وهو الهدف الأساسى لعمليات التطوير المزمع إجراؤها - تركز على

قياس الأداء وتقييمه، وهو أحد أهداف إجراءات التطوير الحالية)[١٦].

من التعريفات السابقة يتضح أن الجودة فى العملية التعليمية تعنى جملة خصائص ومعايير ينبغى توافرها فى جميع عناصر العملية التعليمية فى المدارس التى تلبى احتياجات المجتمع.

ومما سبق يتضح أن مفهوم الجودة فى التعليم يتضمن الآتى:

- أسلوب العمل الجماعى التعاونى، ومقدار ما يمتلكه العامل فى المؤسسة التعليمية من قدرات ومواهب وخبرات وإمكانات.

- الحرص على استمرار التحسن والتطوير لتحسين جودة مخرجات العملية التعليمية من الطلاب.

- تقليل الأخطاء من منطلق أداء العمل بطريقة صحيحة؛ وهو مما يؤدى إلى تقليل التكلفة، مع الحصول على رضا المستفيدين من العملية التعليمية.

- الحرص على حساب تكلفة الجودة داخل المؤسسة التعليمية لتشمل الأعمال المتعلقة بالخدمات المقدمة؛ مثل: تكاليف الفرص الضائعة، وتكلفة الأخطاء، وعمليات التقويم.

- النهج الشمولى لمجالات النظام التعليمى؛ مثل: أهداف، إجراءات، هيكل تنظيمى، أساليب العمل وطرقه، والدافعية والتحفيز.

- أهمية تطبيق أسلوب الجودة الشاملة فى التعليم:

تتمثل أهمية جودة التعليم فى توفير مؤشرات الأداء الأكاديمى التى تمكن الجهات المختصة من العمل على استمرار التحسين والتطوير لتحقيق الأهداف المرغوبة، وإظهار أن جودة التعليم الشاملة أساس من الركائز والدعامات لاستراتيجيات الإدارة التربوية الحديثة، والتحسين المستمر فى المنتج التعليمى ومخرجات العملية التعليمية، ورفع كفاءة العاملين بها، بما يضمن الحصول على

خريجين لديهم المعارف الأساسية التى تؤهلهم إلى التنافس فى المجالات العملية بكفاءة، وتعتمد الجودة الشاملة على توفير الأدوات والأساليب المتكاملة التى تساعد المؤسسات التعليمية على تحقيق نتائج مرضية معتمدة، ووضع قاعدة عريضة من المعلومات والمؤشرات تمكن الإدارات وصانعى القرار من الوقوف على مؤشرات القصور والقوة داخل المؤسسة التعليمية.

- أدوار المدرسة التى تعتمد نظام الجودة الشاملة بوصفه نظاما إداريا:

وتتمثل هذه الأدوار فيما يأتى:

- تشكيل فريق الجودة، ويشمل فريق الأداء التعليمى، وعد كل فرد فى المدرسة مسئولا عن الجودة.

- تحديد معايير الأداء المتميز لكل أعضاء الفريق السابق.

- سهولة الاتصال وفعاليته.

- تطبيق نظام الاقتراحات والشكاوى، وتقبل النقد بكل شفافية وديمقراطية.

- تعزيز الالتزام والانتماء إلى المدرسة بكل الطرق المتاحة للإدارة.

- تدريب المعلمين باستمرار، وتعريفهم ثقافة الجودة، لرفع مستوى الأداء المهنى.

- نشر روح الجدارة التعليمية (الثقة- الصدق- الأمانة- الاهتمام الخاص بالطلاب).

- مساعدة المعلمين على اكتساب مهارات جديدة لإدارة المواقف الصفية، والتركيز على الأسئلة التفكيرية.

- تحسين مخرجات التعليم (الطلاب)، وزيادة مشاركتهم فى العمل المدرسى لإعداد شخصيات قيادية منهم.

- تعزيز السلوكيات الإيجابية، واستثمارها، والبناء عليها، وتعديل

السلوك السلبى بأسلوب توجيهى وإرشادى.

- تفعيل دور تكنولوچيا التعليم، والاستفادة من التجارب التربوية محليا وعربيا وعالميا.

- التواصل الإيجابى مع المؤسسات التعليمية الأخرى وغير التعليمية (المجتمعية والأهلية).

- ممارسة التقويم الداخلى الذاتى، على الأقل مرتين سنويا والإعلان عن نتائجه[١٧].

- مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى التعليم:

تتعدد مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى التعليم، وتشير الدراسة إلى أهمها:

- ارتباط الجودة بالإنتاجية، وارتباط نظام الجودة بالشمولية فى المجالات كافة.

- عالمية نظام الجودة سمة من سمات العصر الحديث.

- نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة فى كثير من المؤسسات التعليمية فى معظم دول العالم.

- ارتباط نظام الجودة الشاملة مع التقويم الشامل للتعليم بالمؤسسات التعليمية[١٨].

- نتائج تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى التعليم:

يمكن تحديد نتائج تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى التعليم فيما يأتى:

- ضبط النظام الإدارى فى المدرسة وتطويره، نتيجة لوضوح الأدوار، وتحديد المسئوليات بدقة.

- وجود مقاييس ومؤشرات صالحة للحكم على جودة النظام التربوى،

وضرورة الاستفادة من أخطاء المرحلة السابقة فى المرحلة المقبلة، ومن ثم تعميم الدروس المستقاة من تنفيذها.

- تمكين إدارة المدرسة من تحليل المشكلات بالطرق العلمية الصحيحة، والتعامل معها من خلال الإجراءات التصحيحية والوقائية لمنع حدوثها مستقبلا.

- زيادة الكفاءة التعليمية، ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين والمعلمين العاملين فى المدرسة.

- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع.

- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية السليمة بين جميع العاملين فى المدرسة.

- الترابط والتكامل بين جميع الإداريين والمعلمين فى المدرسة، والعمل عن طريق الفريق، وبروح الفريق.

- زيادة كفايات الإداريين والمعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية، ورفع مستوى أدائهم.

- زيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.

- خفض التكاليف بصورة ملحوظة نتيجة قلة الأخطاء واحتمال إعادة العمل مرة ثانية.

- زيادة الإنتاجية فى أداء الأعمال.

- تحسين أداء العاملين، ورفع روحهم المعنوية، وخلق إحساس بالمشاركة الفاعلة فى اتخاذ القرارات التى تهم العمل وتطوره.

- رضا العاملين التربويين والمستفيدين (الطلاب) وأسرهم والمجتمع؛ إذ تركز على إشراك المعلمين فى تقديم الاقتراحات، وحل المشكلات بطريقة فردية أو جماعية، وكذلك تسعى لاستقراء آراء المستفيدين ورغباتهم، والعمل الجاد على تحقيقها.

- حل المشكلات من خلال الأخذ بآراء المجموعات العاملة التى تزخر بالخبرات المتنوعة، ومن ثم يسهل إيجاد الحلول الملائمة التى يمكن تطبيقها؛ وهو مما يؤدى إلى تحسين فاعلية المؤسسة التربوية وجودة أدائها.

- تحقيق الاتصال الفعال بين مختلف العاملين فيها، نتيجة لقاءاتهم واجتماعاتهم المتكررة.

- دفع العاملين إلى البحث ومتابعة تجارب الجودة فى مناطق أخرى عربيا ودوليا، للاستفادة منها.

- الارتقاء بمستوى الطلاب فى جميع الجوانب الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية.

- ضبط شكاوى الطلاب وأولياء أمورهم، والإقلال منها، ووضع الحلول المناسبة لها.

- رفع مستوى الوعى لدى الطلاب وأولياء أمورهم تجاه المدرسة، من خلال إبراز الالتزام بنظام الجودة.

- زيادة الوعى والانتماء نحو المدرسة من قبل الطلاب والمجتمع المحلى.

- منح المؤسسة التعليمية مزيدا من الاحترام والتقدير المحلى والاعتراف العالمى.

- اعتماد التعليم:

تعد عملية الاعتماد عملية مهمة للمدارس فى البلدان التى تدار تحت أنظمة الحكومات الاتحادية؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فوزارة التعليم فيها تفتقر إلى السلطة الكاملة لتنظيم المدارس؛ وهو مما يؤدى بها إلى ضعف تمكنها من توفير نوعية جيدة من التعليم، تضمن جودة الشهادات التى تمنحها المدارس، ومع ذلك فالاعتماد التعليمى فى الولايات المتحدة الأمريكية قد نفذ

تقليديا عن طريق معتمدين خصوصيين، وهذا قد تم تشكيله وتمويله وتنفيذه بوساطة أعضاء تلك المؤسسات الخاصة. وهذا يوضح وجود مقارنة بين أهمية الاحتفاظ بثقة الجمهور وطرد الأعضاء غير الأكفاء، وتلك المؤسسات أجهزة غير حكومية على الرغم من أن لديهم سلطات شبه حكومية إلى حد أن موافقتهم يمكن أن تجعل طلاب المدارس الثانوية معترفا بهم ومعتمدين تعليميا[١٩]. فعند الحديث عن ماهية الاعتماد فى التعليم، فهذا يعنى التعبير عن نوع العلاقات المهنية التى تنشأ بين المؤسسات التعليمية، والتى يكون أساسها العمل الفريقى المشترك والتعاون بين المسئولين فى تلك المؤسسات التعليمية؛ بهدف مساعدتها على تطبيق الإجراءات التقويمية الفعالة التى تضمن لها تحقيق مستوى عال من الجودة فى الأداء، وضمان الاستمرار الذى تهدف إليه تلك المؤسسات؛ لذا فقد تعددت تعريفات مفهوم الاعتماد فى التعليم على النحو الآتى:

- عملية مراجعة خارجية للجودة، وإقرار تطوير الأقسام الإدارية فى مجالات السلطة، والمنهج، والإدارة، وخدمات الطلاب، والمؤسسات التعليمية، والبرامج التى تتطابق مع المعايير، والتى تمنح استمرار الاعتماد نحو التطور المستمر[٢٠].

- عملية مراجعة غير حكومية تطوعية للمؤسسات التربوية والبرامج[٢١].

- اعتراف عام يمنح للمؤسسات التعليمية التى تتطابق مع المعايير والمواصفات التربوية[٢٢].

- نظام تطوعى غير حكومى مصمم للتقييم الذاتى، وتتم عملية التقييم للبرامج على أساس الأهداف المحددة، والالتزام بالمعايير. ويلعب هذا النظام دورا مهما فى استمرار جودة التعليم[٢٣].

- منح الامتياز لأية مؤسسة تفوق المعايير المحددة لجودة التعليم أو تتفق معها[٢٤].

- مجموعة من الإجراءات يتم من خلالها إجراء تقييم شامل للمؤسسة التعليمية وفقا لمعايير محددة، يترتب عليها إعطاء حكم حول مدى كفاءتها وأهليتها، للقيام بمسئولياتها، المراد أداؤها بصورة جيدة ومناسبة[٢٥].

- عملية تضمن مستوى أساسى من جودة التعليم من مؤسسة معترف بها، وتضمن الإنجازات الحقيقية التى تم تحقيقها، وتكون معترفا بها محليا ودوليا[٢٦].

- نظام يتم بموجبه الاعتراف بما تقوم به المؤسسات من أدوار أنشئت من أجلها، وفى المؤسسات التعليمية يتم الاعتراف بكل من الأداء الإدارى والمؤسسى لها، وكذلك بما تقدمه من برامج وشهادات علمية وتراخيص تمكن من مزاولة بعض المهن، ويطبق هذا النظام من قبل مؤسسات مستقلة ومختصة تتولى مراجعة مدى التزام المؤسسة الراغبة فى الاعتماد بمجموعة من المعايير المحددة والمعلنة مسبقا[٢٧].

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم الاعتماد هو اعتراف بالمكانة العلمية التى تحصل عليها المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمى نتيجة لاستكمالها معايير الجودة المحددة من قبل المؤسسات المختصة بالتقويم التربوى لتلك المؤسسات والبرامج التعليمية، وأنها نجحت فى تحقيق الأهداف المحددة، وأنها نفذت الخطط والبرامج بنجاح، وأن هذه المؤسسات تمتلك الموارد التى تمكنها من تنفيذ مخططاتها فى المستقبل، وبذلك فهى تعنى حصولها على اعتراف وإجازة من هيئة علمية متخصصة باستيفاء المعايير المطلوبة أكاديميا. وبذلك فالاعتماد يتمثل فى كونه حافزا على الارتقاء بالعملية التعليمية كلها، ومبعثا على اطمئنان المجتمع لخريجى هذه المؤسسة، وليس تهديدا لها، فهو لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب المؤسسات التعليمية، وليس حجرا على الحرية الأكاديمية أو تعرضا لقيمها، بل يشجع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية

وهوية مميزة بناء على منظومة معايير أساسية تضمن قدرا متفقا عليه من الجودة، وليس طمسا للهوية الخاصة بها، فلا يهتم فقط بالمنتج النهائى للعملية التعليمية، ولكن يهتم أيضا بكل جوانب المؤسسة التعليمية ومقوماتها.

- مبررات تطبيق الاعتماد فى التعليم:

تتعدد مبررات تطبيق الاعتماد فى التعليم بصفة عامة والتعليم قبل الجامعى بصفة خاصة؛ للدور الذى يلعبه فى تحقيق جودة التعليم، هذا إلى جانب التحديات التى تواجه التعليم فى الوقت الحالى، وفى المستقبل، ويمكن توضيحها فيما يأتى:

- العولمة:

أحدثت العولمة عددا من التحولات والتأثيرات فى مختلف النظم التى منها النظم التعليمية؛ وقد نتج عنها كثير من التحولات المعاصرة فيها، التى تمثلت فى المعرفة الإنسانية المتغيرة والآخذة فى التجديد على نحو مستمر، واللامركزية التى تعطى للمدارس استقلاليتها، وتحمل مسئولياتها بذاتها الإدارية من خلال المحاسبية الداخلية، والموارد المالية، التى تفرض على المدارس ضرورة تدبير الاعتمادات المالية، من خلال المشاركة المجتمعية، وأيضا المعلومات التى تتدفق بغزارة عبر الشبكات الإلكترونية مخترقة حدود الزمان والمكان. فالمجتمعات والمؤسسات فى الوقت الحالى تواجه كثيرا من المشكلات المعقدة المرتبطة بالتقدم التكنولوچى والعولمة، إلى جانب التغيرات الحادثة والسريعة التى لا يمكن التنبؤ بها فى جميع مجالات الحياة، وقد أصبحت فكرة أن الأرض نظام متكامل، وأن اعتماد الناس بعضهم على بعض فى تزايد مستمر.

ولما سبق، فالعولمة تمثل تحديات للنظم التعليمية؛ لذا يدعو التربويون إلى الاهتمام بالتعليم وبإدارته، من أجل تحقيق جودته، ومن أجل تحسين إمكانات السلام والعدل العالمى، ويدعون أيضا إلى زيادة الوعى بالثقافات المختلفة

والمعرفة والمهارات التى يمكن أن تجعل الدولة قادرة على المنافسة العالمية.

- ثورة العلم والتكنولوچيا:

يلقى التفجر المعرفى الناجم عن التطور فى التقنية الحديثة بالمسئولية على عاتق أجهزة التعليم، لتحسين قدرتها على التكيف مع ما أحدثه التقدم العلمى من متغيرات؛ إذ أضحى من الضرورى إعادة النظر فى مناهج التعليم، وتنظيم المعارف والخبرات والمهارات، على نحو يسمح بتجديدها وتعميقها، وإكساب الطالب قدرات التعلم الذاتى. لقد أصبح من الضرورى أن تتطور أجهزة التعليم بما يمكنها من توطين التقنية وتوظيفها فى شتى مجالات التعليم. فتطور وسائل الاتصال وانخفاض كلفتها والفضاءات المفتوحة للبث المرئى والمسموع والانتشار الواسع غير المقيد له، يشكل تحديا وتهديدا للثقافة والهوية الوطنية، ويتطلب هذا الأمر الاستعداد الكامل من قبل أجهزة التعليم والثقافة، للاستفادة من مخرجات التقنية الحديثة، بما ينفع المجتمع ويحافظ على عقيدته وقيمه ولا يضر بهما، ويزود الطلاب بالرصيد القيمى والمعرفى والسلوكى القادر على وقايتهم من المخاطر التى تضرهم أفرادا ومجموعات، وتضر بمجتمعهم المسلم، ويؤدى إلى تحسين مستوياتهم العلمية والمعرفية.

لما سبق يلزم تحديد معايير تلزم المؤسسات التعليمية، باستخدام تكنولوچيا المعلومات ووسائل الاتصال فى جميع العمليات التعليمية، وذلك لتحقيق اعتمادها من خلال جودتها.

- الاقتصاد العالمى (الجات):

سجلت التجارة العالمية نموا سريعا، فقد أصبحت البيئة العالمية منذ عام ١٩٨٠م أكثر مواتاة بقدر كبير لنمو الاستثمارات المباشرة الأجنبية. ولئن كان نمو حركة الاستثمارات المباشرة الأجنبية صوب البلدان النامية سريعا؛ إنه كان

أيضا نموا انتقائيا؛ إذ تظل الاستثمارات مركزة فى بعض البلدان والأقاليم النامية التى تضم سكانا شبابا ملتحقين بالمدارس على نطاق واسع. ومن جهة أخرى تغيرت طبيعة الاستثمارات ذاتها، فبفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وانخفاض تكاليف النقل، بات من السهل توزيع عمليات الإنتاج على أرجاء مختلفة من العالم؛ وهو مما يتيح للشركات أن تستفيد من الفروق فى التكاليف، ومن العوامل والظروف الأكثر مواتاة للاستثمارات. ومن بين تلك العوامل والظروف مستوى التعليم والمهارات التعليمية للسكان النشطين على الصعيد الاقتصادى. ومع اتجاه الاقتصاد العالمى إلى مرحلة تحرير التجارة الدولية من القيود والاشتراطات التى لا يقتصر تأثيرها على الجوانب الاقتصادية فحسب، ويترتب على ذلك ويرافقه تحرير الخدمات على الصعيد العالمى بما فيها الخدمات التربوية، وينبئ بأن التربية والتعليم لم يعودا وقفا على الأجهزة التعليمية الرسمية التابعة للدولة، بل إن بعضها - فى ظل العولمة - سيخضع للتخصيص ومشاركة القطاع الخاص وما يتصف به من قدرة على توفير عوامل نجاحها والرقى بنوعية مخرجاتها وبما يكفل نجاح مشاريع الاستثمار فيها، وهذا يعنى أن قطاع الخدمات التربوية والتعليمية مقبل على تحد كبير؛ يتمثل فى وجود منافس قوى له، وهذا يتطلب من الخطة العشرية أن تسهم فى الارتفاع بمستوى التعليم وتحسين مخرجاته، ليتمكن الخريج من المنافسة مع مخرجات أنظمة التعليم الأخرى التى تتسابق فى هذا الميدان، ويكون قادرا على مسايرة التقدم العلمى والتطورات التقنية.

- أهداف الاعتماد:

يسعى نظام الاعتماد إلى تحقيق أهداف محددة؛ إذ يعمل على التحسن والتطوير النوعى لمؤسسات التعليم وبرامجها، كما يساعد على توفير المعلومات المتعلقة بنوعيتها التى تقدم للجمهور للاطلاع عليها وتدعيم مصداقيتها، حتى تتمكن من تقديم أفضل الخدمات. وقد تختلف معايير الاعتماد

فى بلد عنها فى بلد أخر، أو فى مؤسسة عنها فى مؤسسة أخرى، لكن جميعها متفق على أهداف الاعتماد؛ وهى:

- الإسهام إلى جانب آليات أخرى فى تعزيز النوعية فى التعليم.

- التأكد من أن لدى أصحاب العمل والأهل معلومات تبين كيفية حصول التلاميذ على شهاداتهم، بموجب معايير أكاديمية.

- خلق معايير للتقييم الداخلى فى المؤسسات التعليمية.

- التأكد من أنه فى حالة وجود أى نقص فى الالتزام بمعايير الجودة تتخذ إجراءات لتحسين الوضع.

- فى حالة المؤسسات الحكومية التأكد من أن الأموال توجه إلى الأهداف المحددة، وأن هناك إمكانا لمحاسبة المؤسسات.

- تحسين جودة التعليم فى المؤسسة، وضمان الاتساق فى عملياتها[٢٨].

- زيادة المسئولية العامة، والتحسن المستمر فى الأداء[٢٩].

- التأكد من جودة المستوى العلمى والتعليمى للمؤسسة التعليمية، وقدرتها على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها، من خلال فحص التزامها بعدد من الضوابط والمعايير.

- حث مؤسسات التعليم بأنواعها المختلفة على القيام بمراجعات دورية للتقويم الذاتى لبرامجها العلمية وقدراتها المادية والمعنوية، بما يضمن تطوير مستواها نحو الأفضل.

- تشجيع اتخاذ الإجراءات المختلفة لتحقيق الجودة والكفاءة والفاعلية فى البرامج الدراسية.

- تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم، من خلال منح الاعتماد على مستويات مختلفة (ممتاز - جيد جدا- جيد- ...)، وإعلان ذلك فى وسائل الإعلام المختلفة[٣٠].

- وجود مقياس لبرامج المدارس الثانوية؛ لتحقيق المنفعة للكليات والجامعات؛ لأنهم يقتسمان الطلاب الذين برعوا فى جزء مهم وأساسى، لتحقيق التحسن الذاتى المستمر فى عملية التعليم، وتصبح المدرسة فعالة، ولديها القدرة على التطور المستمر[٣١].

- مساعدة المؤسسات التعليمية على تحديد أهدافها من خلال عملية التقييم الذاتى، ووضع خطط لتنفيذها، وتحقيق ما لم يتحقق منها فيما بعد ذلك.

- منح المؤسسة التعليمية مكانة متميزة فى المجتمع وبين المؤسسات التعليمية الأخرى، وهذا يشجع على التعاون وتبادل الخبرات.

- مساعدة المؤسسات التعليمية فى الحصول على التمويل الكافى والضرورى من الحكومة[٣٢].

- استخدام معايير التقييم لضمان جودة التعليم، وتشجيع المؤسسات التربوية لتحسين جودته، وضمان المحاسبية لتلك المؤسسات، وزيادة الثقة العامة فيها[٣٣].

- مساعدة المدارس على التحسن وتقييم ذاتها طبقا لأهدافها ومعايير التعليم القومية، وإعطاء هذه المدارس اعترافا يمكنها من استكمال العملية التعليمية بنجاح[٣٤].

- تقديم النصح لمؤسسات التعليم فى الحفاظ على جودة التعليم فيها وتحسينها، وتمكين المؤسسة التعليمية من أن تعلن أنها قد قبلت متطوعة التفتيش المستقل[٣٥].

- تحسين جودة المؤسسات التعليمية، عن طريق الجهود الذاتية والدعم المتبادل لاعتماد المؤسسات التعليمية[٣٦].

- مساعدة المؤسسات التعليمية على معرفة نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة لها من خلال عملية المراجعة للبيانات، وتحديد أوجه التخطيط

وتخصيص المصادر المالية والمادية، مع تزويد هيئات التمويل بالبيانات الموضوعية اللازمة للتمويل، وتعزيز عملية التنافس والتفاعل بين المؤسسات التعليمية[٣٧].

من خلال عرض أهداف الاعتماد السابقة يتضح أنها تتمثل فى ضمان جودة المؤسسات التعليمية وإصدار الأحكام اللازمة التى تؤكد أن المؤسسة التعليمية، وبرامجها تتفق مع معايير الاعتماد، من حيث المحافظة على المستوى العلمى للمؤسسة والتطوير المستمر، ومسايرة كل جديد فى مجال التخصصات التى تدرسها، وفى قدرتها على مسايرة التغيرات المحلية والعالمية.

- إجراءات الاعتماد:

تتمثل إجراءات الاعتماد فى الولايات المتحدة فى تقديم المؤسسة التى تريد الحصول على الاعتماد طلبا لمؤسسة الاعتماد، يطلب من المؤسسة المزمع اعتمادها تقديم الوثائق المطلوبة للاعتماد، فى خلال فترة محددة، تمتد أحيانا إلى ١٨ شهرا؛ إذ إن لائحة الوثائق طويلة، وفى حاجة إلى وقت كاف للإعداد، خاصة بالنسبة إلى المؤسسات التى تمر بتجربة الاعتماد أول مرة، وتتم زيارة المؤسسة المزمع اعتمادها ومقابلة المسئولين والأساتذة والطلاب، وكذلك بعض الخريجين، وينضم إلى فريق التقييم مستشارون من وكالة المهنة المطلوب اعتمادها فى الولاية المعنية، ويُقدم تقرير عن المؤسسة إلى الرئيس المسئول، ويعطى فرصة الرد على ما جاء فى التقرير، ويصدر تقرير بالاعتماد أو عدمه، إذا صدر تقرير بالاعتماد الذى تكون مدته ٥ سنوات على المؤسسة أن تبرهن فى خلال هذه الفترة أنها مستمرة فى تطبيق المعايير وإدخال تطوير نحو الأفضل .

وتتمثل إجراءات الاعتماد فى النظام البريطانى فى الاتفاق بين مؤسسة

الاعتماد والمؤسسة التى ترغب فى اعتمادها، وتتم إجراءات الاعتماد بموجب جداول محددة، تتم بموجبها زيارة المؤسسة التعليمية لمقابلة المسئولين وتعرف مختلف نواحيها، وتقدم المؤسسة التى ترغب فى اعتمادها تقريرا عن أنظمتها وأساليب التعليم وإجراءات ضمان الجودة، بخاصة التقييم الذاتى، وتتم زيارة المؤسسة للاطلاع على مدى تطبيق الأنظمة، وتتم مقابلة المسئولين، على أن التركيز يكون على مقابلة الهيئات واللجان الأكاديمية والمعلمين والطلاب، ويقدم تقرير عن نتائج التدقيق للمؤسسة، ويناقش التقرير مع المؤسسة، وتصدر التوجيهات بالاعتماد أو الإصلاحات الواجب تأمينها للحصول على الاعتماد، وتبقى المؤسسة بعد حصولها على الاعتماد (مدته ٦ سنوات) ملزمة بتطبيق المعايير.

وفى فرنسا تشبه إجراءات التقييم - إلى حد ما - ما يجرى فى مؤسسات الاعتماد الأخرى؛ أى أن هناك نوعين من التقييم: التقييم الداخلى الذى هو إلزامى للمؤسسة قبل البدء بإجراء التقييم الخارجى، أما إجراءات التقييم التى تستمر سنة كاملة فخطوطها العريضة تتمثل فى تعيين لجنة لتقييم مؤسسة التعليم؛ إذ يجتمع أعضاء اللجنة مع مدير المؤسسة لإطلاعه على إجراءات التقييم التى من ضمنها تقديم دليل للتقييم، وتعود اللجنة للاجتماع مع المسئولين الأكاديميين والإداريين وممثلى الطلاب لشرح مفهوم التقييم، وتعطى المؤسسة حوالى ثلاثة أشهر لتقديم تقرير عن تقييم وضعها إلى اللجنة، وتعمد لجنة التقييم إلى جمع المعلومات عن المؤسسة (مثل المشاريع التى تقوم بها، وعدد خريجيها، والعاملين فيها). وبعد الاطلاع على الوثائق الداخلية للمؤسسة وجمع المعلومات عنها تقوم لجنة التقييم بزيارات ميدانية للتحقق من مضمون التقارير، وتقابل بعض المسئولين عن الشئون الإدارية وشئون الطلاب والأساتذة والطلاب أنفسهم، وتعد اللجنة تقريرا أوليا عن وضع المؤسسة فى خلال شهر من الزيارات الميدانية، ويكون سريا، ويرسل إلى مدير المؤسسة

التعليمية، ولا يحوى التقرير أية ملاحظات أو توصيات، وتعمد اللجنة إلى زيارة ميدانية ثانية للاجتماع بمسئولى المؤسسة، وأخذ ملاحظاتهم على التقرير، وتعد اللجنة التقرير النهائى وترسله إلى المؤسسة مع الملاحظات والتوصيات، وعلى رئيس المؤسسة أن يرد كتابيا، ثم ينشر تقرير لجنة التقييم ورد رئيس المؤسسة التعليمية على صفحة الإنترنت الخاصة أو البريد الإلكترونى الخاص بلجنة التقييم(٣٨).

- أهم المؤسسات التى تتولى اعتماد التعليم المدرسى ومعايير اعتمادها:

تتعدد مؤسسات اعتماد التعليم المدرسى ومعايير اعتمادها التى تختلف من دولة إلى أخرى حسب نظام الدولة، فهناك مؤسسات اعتماد تابعة للحكومة، وأخرى خاصة، فتوجد ثلاثة أنواع من الجهات المسئولة عن الاعتماد هى:

- جهات اعتماد إقليمية Regional Accreditors: هى منظمات غير ربحية، تختص باعتماد برامج التعليم بالمؤسسات التعليمية العامة والخاصة، والمتربحة وغير المتربحة، وذات العامين والأربعة أعوام، والمانحة للدرجات العلمية، من خلال مراجعة شاملة لوظائف المؤسسة التعليمية .

- جهات اعتماد قومية National Accreditors: هى منظمات تعتمد المؤسسات التعليمية العامة والخاصة، والمتربحة وغير المتربحة من المؤسسات أحادية الهدف؛ مثل مؤسسات التعليم عن بعد، أو المؤسسات ذات الصبغة الدينية، أو المؤسسات غير المانحة للدرجات العلمية .

- جهات اعتماد مهنية وخاصة Specialized and Professional Accreditors: تختص باعتماد برامج متخصصة، أو مدارس ذات تخصص محدد.

وفيما يأتى عرض لبعض الجهات المسئولة عن الاعتماد فى بعض البلاد:

- معايير الاعتماد لجمعية نيوإنجلند للمدارس والجامعات (NEASC):

أنشئت هذه الجمعية عام ١٩٨٥م، وتمثل أحد نماذج الاعتماد المؤسسى بأمريكا، وتم تطوير معايير الاعتماد بها أكثر من مرة حتى استقرت فى أحد عشر بندا، يتم تطبيقها على المدارس والكليات أو الجامعات التى لديها رغبة فى الحصول على الاعتماد من تلك المؤسسة؛ وهى:

- رسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها: هذا يعنى أن يكون للمؤسسة رسالة وأهداف محددة واضحة للعاملين بها، وتتفق مع إمكاناتها، ومع أهداف التعليم فى الولاية، ويوافق عليها مجلس الأمناء، وتقوم المؤسسة بتقييم هذه الرسالة والأهداف بشكل دورى، وتستخدم النتائج فى التخطيط لمستقبل المؤسسة.

- التخطيط والتقويم: يشترط أن تقوم المؤسسة بالتخطيط والتقييم المناسب لتحقيق أهدافها، على أن تكون هذه العملية مستمرة، وتقوم بتقييم مدى تحقيق الأهداف الموضوعة، وتحرص على تطبيق المعلومات التى حصلت عليها فى عملية التخطيط والتقييم بشكل يعمل على تطوير المؤسسة.

- التنظيم والإشراف: يكون للمؤسسة نظام إشرافى يساعدها على تحقيق أهدافها، ويتابع مجلس الأمناء أداء المؤسسة بشكل يضمن حسن سيرها فى اتجاه التطوير. وللمؤسسة رئيس تنفيذى ينفذ سياساتها، وتؤخذ آراء الطلبة فى الحسبان ضمن الأمور المتعلقة بهم، وتقيم المؤسسة بشكل دورى كفاءة نظامها الحاكم، وتستخدم نتائج التقييم من أجل التحسين.

- البرامج والتدريس: تكون برامج المؤسسة متوافقة مع رسالتها وأهدافها، من خلال تركيبها ومحتواها وسياسة القبول فيها، وتتحمل المؤسسة مسئولية تصميم البرامج بها وتنفيذها، على أن تركز متطلبات الدراسة للبرنامج خارج حقل التخصص على معارف أساسية معينة، أما موضوع التخصص فيركز على مساقات تبتعد نسبيا عن المساقات الابتدائية للتخصص، وملاءمة أساليب التدريس وأهداف المؤسسة التعليمية ورسالتها، وقدرات الطلاب

وحاجاتهم، وتعمل دائما على تحسينها، ويتم قبول الطلاب وفق أسس أخلاقية وأكاديمية تزيد من تكافؤ الفرص لدى المتعلمين، ويتم تقييم تعلم الطلاب وإتمامهم لمتطلبات الدراسة وفق معايير أكاديمية محددة .

- أعضاء هيئة التدريس: يكون إعداد هيئة التدريس ومؤهلاتهم كافيا لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، ويكون تعيينهم وفق قواعد وأسس أكاديمية تخدم أهداف المؤسسة وتطورها، ويتوافر لدى المؤسسة اللوائح والتعليمات الضرورية التى توضح مسئولياتهم وواجباتهم، وتعمل المؤسسة على دعم الحريات الأكاديمية لهم.

- الخدمات الطلابية: توفر المؤسسة البيئة المناسبة للتنمية الفكرية والشخصية للطلبة، وتقوم بإجراء الدراسات اللازمة لمعرفة احتياجات الطلبة ومشاكلهم، من أجل تقديم الخدمات الممكنة لهم التى تساعدهم فى حياتهم الأكاديمية، وتقلل من مشاكلهم، وتوفر المؤسسة الإنشاءات والأبنية اللازمة التى تتيح للطلاب ممارسة الأنشطة المختلفة، كما تعمل على توفير أفراد مؤهلين للإشراف على هذه النشاطات.

- المكتبة ومصادر المعلومات: توفر المؤسسة مكتبة ومصادر للمعرفة والخدمات المعلوماتية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، على أن تكون كافية من حيث المستوى والجودة والتنوع، بما يفى بحاجات الطلاب الدارسين والبرامج المقدمة، وتقدم المؤسسة الدعم المالى الكافى لتطويرها، ويكون لديها مشرفون مؤهلون لاستخدامها .

- المصادر المادية: تعمل المؤسسة على التخطيط الجيد للموارد المادية على أن تكون ملائمة ومتوافرة وشاملة المعامل والمواد الخام، والتجهيزات، والمبانى، والملاعب وتجهيزات قاعات الدراسة... وغيرها .

- مصادر التمويل: يجب أن تكون موارد المؤسسة المالية كافية لتحقيق

أهدافها، وتخصص عوائد المؤسسة بالكامل للإنفاق عليها، على أن تكون موارد المؤسسة ثابتة ومستمرة، وتعد المؤسسة ميزانياتها بعد التشاور مع الدوائر والأقسام المختلفة فيها، وتسعى المؤسسة باستمرار لرفع اعتمادها المالى وحصولها على منح وهبات لتطور أدائها باستمرار .

- الانفتاح أمام الجمهور: تقدم المؤسسة معلومات كاملة ودقيقة لطلابها وللجمهور، من خلال دليل شامل تقدم فيه نفسها، وتصدر منشورات ملائمة توضح فيها الجوانب الأكاديمية والإدارية المختلفة؛ مثل سياسة القبول والتسجيل، والانسحاب، والتحويل... إلخ، وكذا مطبوعات خاصة بأعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية، وتوضح للطلبة المساقات التى تطرح كل عام وأعداد الطلاب، وتعلن عن وضع البرامج المقدمة، وما إذا كانت معتمدة أم لا.

- النزاهة: تمثل المؤسسة فى تعاملها مع الطلبة والأفراد والمؤسسات نموذجا أخلاقيا يحتذى به، وتتصف تعاملاتها مع المؤسسات الخارجية بالصدق والوضوح والعدالة، وتطبق روح القانون ومضمونه، وتلتزم بسياسة الانفتاح وعدم التمييز بين الأفراد، خاصة فى موضوع القبول والتوظيف[٣١].

- مجلس الاعتماد وتحسين المدارس، الجمعية الجنوبية للكليات والمدارس (SACSCASI):

وتتمثل معايير مجلس الاعتماد وتحسين المدارس فيما يأتى:

- المهمة والمعتقدات: يؤدى تطوير النظام والاتصالات والمعتقدات والمهام والرؤية إلى جودة عمل الطلاب والنظام والمدرسة.

- الحكم والقيادة: يؤدى النظام الجيد إلى تعزيز استقرار القيادة والحكم والبناء التنظيمى، ويتضمن التركيز على التنمية وتأكيد الرؤية، وتأكيد تحسين تعلم التلاميذ، وتدعيم التجديد للجهود التى تؤدى إلى نتائج مرغوب فيها.

- المنهج: النظام الجيد يقدم المنهج الذى يعتمد على الأبحاث المستند إلى

توقعات واضحة عن تعلم الطلاب، وهذا المنهج يخضع للمراجعة والتنقيح بصفة دائمة على فترات منتظمة .

- تصميم التعليم: النظام الجيد يطور ويوظف استراتيجيات التعليم وأنشطته لتدعيم إنجاز الطالب المتوقع من خلال التعليم بوساطة المنهج.

- التقييم، المقياس، وتأثير النتائج: النظام الجيد يستخدم أنظمة إدارية مستمرة وفعالة للتقييم، وتحسين عملية تعليم الطلاب وأدائهم، وتتضمن تأثير التنظيم والتعليم فى كل المستويات ومناطق النظام .

- المصادر: يلزم النظام الجيد موظفون أكفاء مؤهلون ومدعمون بالموارد المادية اللازمة لتحقيق الرؤية وأهداف النظام ومهامه.

- الخدمات الطلابية: يتميز هذا النظام بوجود شبكة للخدمات الطلابية تدعم التطوير، وتضمن سلامة كل طالب وصحته.

- اتصالات الموظفين والمشاركين وعلاقاتهم: يطور النظام الجيد الأنماط والتراكيب التنظيمية التى تعزز العلاقات الفعالة والاتصالات بين المدارس والمشاركين والنظام.

- التسهيلات المادية: للنظام الجيد مصادر مهمة تزيد التسهيلات والمواقع والأجهزة للبرامج والخدمات التربوية لتحقيق الإنجاز الكامل فى كل النظام وفى المدارس الفردية.

- العملية المستمرة لتحسين التعليم: يؤسس النظام الجيد ويراقب ويطبق العملية المستمرة لتحسين التعليم التى تركز بشكل واضح على أداء الطالب[٤٠].

- معايير الاعتماد فى ولاية فيلادلفيا:

أوضحت لجنة الولايات الوسطى للتعليم الخاصة بالمرحلة الثانوية فى ولاية فيلادلفيا، أن معايير الاعتماد تتمثل فى قدرة المدرسة على صياغة الفلسفة

والأهداف والرؤية، والحكم والقيادة والتخطيط، والعاملين والتخطيط والتصميم التنظيمى، وصياغة البرامج التعليمية وتنفيذها، والمواد التربوية والخدمات الطلابية، وإدارة مصادر التمويل والادخار، والتقييم المستمر لتعلم الطلاب والأداء التنظيمي[٤١].

- اللجنة الدولية والإقليمية للاعتماد (CITA):

أنشئت هذه اللجنة منذ أكثر من ١٠٠ عام، وقد اعتمدت أكثر من ٣٠٠٠٠ مدرسة فى ١٠٠ دولة، وأكثر من مليون مدرس، و١٥ مليون طالب. وتتمثل معايير اعتمادها للمؤسسة التعليمية فى قدرة المدرسة على التمويل الذاتى واستخدام تلك المصادر، والمسئوليات، والعلاقات الخارجية والداخلية، والخطط القانونية، وخطط العمل، وجودة البرامج التعليمية، وخطط تنفيذها، واستمرار التقييم والمتابعة، وتوافر متطلبات الأمن والسلامة الصحية[٤٢].

- معايير مجلس الاعتماد البريطانى (BAC):

وفى المملكة المتحدة يتم الاعتماد من خلال مجلس الاعتماد البريطانى الذى تم تأسيسه فى عام ١٩٨٤م، بعد انسحاب الحكومة من عملية التفتيش الذى كان يقوم به قسم التعليم، ويشمل المجلس ممثلين عن هيئات القطاع الحكومى الذين رأوا أن هناك حاجة لإيجاد هيئة مستقلة جديدة، يمكنها تقديم خدمة التفتيش والاعتماد، على أن تقوم الحكومة بتمويلها مبدئيا، وتستطيع (BAC) تمويل نفسها ذاتيا فى الوقت الحالى، كما أنها تعمل مع مجلس جودة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. ولقد رأى وزير التعليم أن (BAC) هى الضمان الوحيد لتطبيق عملية الاعتماد فى مؤسسات التعليم. ويعتمد المجلس المؤسسات التربوية، ولكنها لا تمتلك السلطة لاعتماد المؤهلات العلمية، وينحصر دورها فى تقييم مدى الوفاء بالمعايير التى يضعها المجلس[٤٣]. وتتمثل معايير الاعتماد فى النظام البريطانى فى تأمين بيئة تعليمية مناسبة، وضمان السيولة المالية،

وتأمين هيكل تنظيمى مترابط، ووجود نظام لضمان الجودة، وتأمين تطوير المناهج التعليمية وأساليب التقييم بمشاركة الهيئة التعليمية، ووجود ممتحنين خارجيين، وإسهام استشاريين من هيئات أكاديمية فى مجالات المراقبة والتطوير[٤٤].

- معايير الاعتماد فى ولاية كوينزلاند:

تتولى حكومة كل ولاية فى أستراليا تحديد المعايير الخاصة بالتعليم طبقا للسياسة القومية للتعليم فى أستراليا، وتتمثل معايير الجودة والاعتماد فيها التى تم تحديدها من خلال اللجنة الإدارية بالقسم التربوى بالولاية فيما يأتى:

- قدرة المدرسة على توفير مصادر مالية كافية تستخدم لتفعيل البرامج التعليمية والتربوية والأنشطة، وتحقيق الرفاهية للطلاب.

- فلسفة المدرسة وأهدافها: أية مدرسة يجب أن يكون لها بيان مكتوب تحدد فيه فلسفتها وأهدافها التى أقرها مجلس المدرسة، والتى تستخدم بوصفها أساسا للبرنامج التعليمى والتربوى، ودليلا للممارسات التربوية والتنظيمية داخل المدرسة، ويجب أن يكون هذا البيان متفقا مع الأهداف القومية للتعليم.

- البرنامج التربوى: يجب أن يكون مكتوبا ومحددا فيه السن، وقدرات الطلاب، والكفاءات داخل المدرسة، ويعمل على استمرار الارتقاء بخبرات تعلم الطلاب، ويتجاوب مع احتياجاتهم، وهذا البرنامج يجب أن يمكن الطلاب من إنجاز معايير التعلم فى الولاية أو يقارن بها.

- عدم التمييز: كل مدرسة يجب أن يكون لديها برنامج تربوى مكتوب يختص بضعاف التعلم، ويعمل على ابتكار إمكانات تساعدهم على تلبية احتياجاتهم التعليمية.

- العاملون: يجب أن يتوافر فى كل مدرسة عدد كاف من العاملين وأنواع مناسبة منهم لتحقيق الهدف من العملية التعليمية والبرامج المحددة بفاعلية.

- المبـانى: تسـتطيع المدرسـة اسـتخدام المبـانى والأراضـى المحيطـة بفاعلية، وتوفر سبل الأمن والسلامة للعاملين والطلاب فيها.

- التسهيلات والمواد التربوية: تعمل المدرسة على توفير كل التسهيلات والإمكانات لتنفيذ البرنامج التربوى المخطط له[٤٥].

- معايير الاعتماد فى جمهورية چورچيا:

وتتمثـل معـايير الاعتمـاد فيهـا التـى تـم صـياغتها مـن خـلال السـلطات والولايات ومجالس التفويض وتحسين المدارس، فى قدرة المدرسة على صياغة رؤيتها وأهدافها، والعمل على تأمينها، والحكم والقيادة، والتعليم والتعلم، والتوثيق واستخدام النتائج، والمصادر وأنظمة التدعيم، والاتصال والعلاقة مع المشاركين والمساهمين، والالتزام بالتحسين والتطوير المستمر[٤٦].

- أهم الدروس المستفادة من الخبرات السابقة:

يتضح من خلال العرض السابق للخبرات المعاصرة أن أهم الدروس المستفادة تتمثل فيما يأتى:

١ - **أهداف الاعتماد**: تتمثل فيما يأتى:

- تشجيع عملية التنافس والتفاعل بين المؤسسات التعليمية المختلفة عن طريق منح الاعتماد بمستويات مختلفة لتحسين جودة التعليم والبرامج المقدمة.

- حصول المؤسسة التعليمية على الاعتراف بأنها تقدم برامج تعليمية تتفق مع المعايير القومية للتعليم؛ وهذا مما يؤكد جودة المستوى التعليمى بها لتحصل على مكانة متميزة فى المجتمع، وبين المؤسسات التعليمية المختلفة.

- تشـجيع المؤسسـات التعليميـة علـى التقـويم الـذاتى المسـتمر للبـرامج التعليمية المقدمة وللإمكانات المادية لضمان استمرار التطوير المستمر، وذلك بوجود معايير تقييم داخلية بالمؤسسة التعليمية.

- مسـاعدة المؤسسـات التعليميـة علـى معرفـة نقـاط القـوة والضـعف،

والفرص المتاحة لها عن طريق مراجعة البيانات الخاصة بالتمويل وطرق استخدامه الذى ينبغى أن يكون محليا.

- توكيد الجودة: فعن طريق الاعتماد يمكن توضيح أثر الجودة فى المجتمع؛ إذ يشير إلى أن المؤسسة أو البرنامج التعليمى يتفق مع المعايير المحددة.

- تسهيل عملية النقل أو التحويل من مؤسسة تعليمية إلى أخرى: فالاعتماد يساعد على تسهيل عملية النقل أو التحويل من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، فإذا كانت المؤسسة التعليمية معتمدة يسهل التحويل والعكس.

- تيسير الحصول على الدعم المالى من الدولة: يقدم الدعم المالى للمؤسسات المعتمدة التى تتمتع بالاستقرار المالى، ويقدم الدعم فى صورة معونات ومساعدات.

- توفير الثقة لدى أصحاب العمل: فخريج المؤسسة التعليمية المعتمدة يجد فرصة أكبر فى العمل والتعيين من غيره من خريجى المؤسسة التعليمية غير المعتمدة.

٢- **إجراءات الاعتماد**: تتمثل فيما يأتى:

- قبل البدء فى إجراءات الاعتماد والتقييم الخارجى تقوم المؤسسة التعليمية بعملية تقييم داخلى يستمر مدة عام تقريبا.

- بعد الانتهاء من التقييم الداخلى تتقدم المؤسسة التعليمية التى ترغب فى الاعتماد بطلب إلى إحدى مؤسسات الاعتماد وتقدم معه المستندات والوثائق المطلوبة فى خلال مدة زمنية محددة، ويتضمن أنظمتها وبرامجها التعليمية وطرق التعليم والتعلم بها.

- يقدم التقرير بعد عمليتى التقييم إلى المؤسسة التعليمية، ويناقش معها لتحديد التوجهات باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الاعتماد أو إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة للحصول على الاعتماد.

- صلاحية شهادة الاعتماد تتراوح بين ٥ و٦ سنوات، وفي هذه المدة تظل المؤسسة ملزمة بتطبيق المعايير واستمرار التطوير.

٣- معايير الاعتماد: تتمثل في قدرة المدرسة على تنفيذ ما يأتي:

- قدرة المدرسة على صياغة فلسفتها وأهدافها ورؤيتها ومهامها.

- التمويل الذاتي وضمان استمراره واستخدام المدخرات بفاعلية.

- توافر أعضاء هيئة التدريس والعاملين.

- القدرة على التخطيط والتصميم التنظيمي لتفعيل البرامج التعليمية والأنشطة والخدمات الطلابية وتنفيذها لتحقيق الرفاهية.

- الالتزام باستمرار التطوير والتحسين للبرامج التعليمية والتربوية والأنشطة والخدمات الطلابية.

- التوثيق الجيد واستخدام النتائج لاستمرار التقييم والمتابعة الدورية للجميع (الأداء التنظيمي والعاملين والطلاب)، ووجود ممتحنين خارجيين وإسهام استشاريين من هيئات أكاديمية في مجالات المراقبة والتطوير.

- عدم التمييز بين الطلاب ومستوياتهم التعليمية.

- القدرة على الاتصال والعلاقة المستمرة الجيدة مع المشاركين والمساهمين من المجتمع المحلي للمدرسة والعاملين فيها بعضهم البعض.

- النزاهة والانفتاح أمام الجميع بخاصة المجتمع المحلي.

- توافر التسهيلات المادية والمواد التربوية (المعامل - المكتبة ومصادر المعلومات - الملاعب - ...إلخ).

- مناسبة المبنى المدرسي واستخدامه بفاعلية مع توافر متطلبات الأمن والسلامة الصحية لتأمين تعليمية مناسبة.

- التطوير المستمر للمناهج الدراسية.

- العلاقة بين الجودة والاعتماد فى التعليم:

ترتبط الجودة بالاعتماد ارتباطا قويا، فالاعتماد يهدف إلى دفع المسئولين للقيام بالإجراءات الكفيلة بتحسين الأداء، وتحقيق الأهداف المرجوة من التعليم والتدريب المدرسى، وضبط جودة التعليم بالدرجة التى تزيد من قدرة المدرسة على جذب الطلاب المتميزين والمشهود لهم بالتميز والابتكار والعبقرية، وكذلك أعضاء هيئة التدريس والعاملين.

فالجودة والاعتماد يرتبطان معا من حيث تأسيسهما على مدخلات التعليم ومخرجاته، ومدى صحة العلاقة بين منتج العملية التعليمية ومدخلاتها، ومدى التوافق بين الأهداف والإمكانات والمحاسبية، أو حق المستفيدين فى معرفة ما يجرى داخل المدارس، كما أنهما يرتبطان من حيث الإجراءات المتبعة فى الوصول إلى الأهداف، بداية من تحديد الرسالة وأهداف المؤسسة التعليمية، فالتدريب المستمر والشامل للعاملين فى المدارس، ووضع معايير ومؤشرات لجميع الأنشطة التى تتم، وتحديد الأنظمة والقوانين التى تسير على نهجها المدرسة، وتحديد المهام والمسئوليات للعاملين، ثم القيام بوضع نظام شامل للتقويم[٤٧].

- واقع الجهود والممارسات المصرية لتحقيق الجودة والاعتماد للتعليم المدرسى:

تبذل وزارة التربية والتعليم مجهودات عدة لتحقيق جودة التعليم واعتماده، وفيما يأتى عرض لبعض من هذه الجهود:

- جودة التعليم:

تعمل الوزارة على تحقيق جودة التعليم عن طريق إصلاحه؛ لذا تعددت جهود إصلاح التعليم فى مصر. وتشير الدراسة إلى بعض منها فيما يأتى:

- إنشاء مركز التطوير التكنولوچى ودعم اتخاذ القرار:

أنشئ بهدف التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشروعات التطوير التكنولوچى بوزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، على مستوى المحافظات لنشر مفاهيم المعلوماتية فى التعليم، باستخدام تكنولوچيا التعليم والمعلومات وشبكات الاتصالات والوسائل التعليمية ودعم اتخاذ القرار التعليمى. ويقوم المركز بما يأتى فى المجالات الآتية:

- الشئون الفنية: ويختص مركز التطوير التكنولوچى بإمداد المدارس بمعامل الوسائط المتعددة ومعامل العلوم المتطورة ونوادى العلوم ونوادى الحاسبات.

- التدريب: ويختص مركز التطوير التكنولوچى بتدريب المعلمين والعاملين بوزارة التربية والتعليم على تكنولوچيا المعلومات، والتدريب على عملية الإدارة الحديثة فى التعليم .

- إنتاج برمجيات التعليمية: ويختص مركز التطوير التكنولوچى بإنشاء قاعدة لإنتاج المواد التعليمية من شرائط فيديو وبرامج كمبيوتر وأقراص ليزر ورسوم متحركة ووسائل إيضاح متعددة.

- التعلم الإلكترونى: تهتم الوزارة بإنشاء مشروعات التعليم المستمر، ويشمل ذلك البيئات التعليمية والمراكز التكنولوچية الثابتة والمتنقلة . ففى هذا المجال قام المركز بإنشاء مشروع التعليم الإلكترونى الذى بدأ عامه الأول فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م.

- نظم المعلومات: وتتولى وزارة التربية والتعليم إنشاء نظام معلومات يحقق الانسيابية والتكاملية فى إعداد البيانات، وبناء قواعد المعلومات على مستوى المدارس والإدارات والمديريات التعليمية وديوان عام وزارة التربية والتعليم، لبناء نظام متكامل، لدعم اتخاذ القرار التعليمى، وتحقيق الثورة

التكنولوجية فى مجال الإدارة الحديثة، والميكنة الإدارية فى التعليم.

- شبكات المعلومات: قامت الوزارة بإنشاء شبكات الاتصالات للتعليم والتدريب عن بعد، ويشمل الاتصال بالألياف الضونية والأقمار الصناعية وشبكات تبادل المعلومات والمكتبة الإلكترونية[٤٨].

- المعايير القومية للتعليم فى مصر:

لقد أصبح التطوير والتقويم المستمران سمتين من سمات العصر، وأصبح تطبيقهما واستحداث آليات فعالة لهما ضرورة لا غنى عنها فى كل جوانب الحياة، تحقيقا للجودة الشاملة، وتمكنا من مواكبة التغيرات المعاصرة والمستقبلية. ومن هذا المنطلق رأت القيادة السياسية الأهمية القومية لوضع مستويات معيارية قومية لمكونات العملية التعليمية فى مصر لمواجهة التحديات التى تواجه الوطن فى المرحلة القادمة؛ إذ إن التعليم يمثل ركيزة للأمن القومى وأساس النهوض بالمواطن المصرى؛ لذا أصدرت وزارة التعليم فى عام ٢٠٠٣م "المعايير القومية للتعليم"، وذلك لتكون أساسا لتحقيق الجودة الشاملة فى النظام التعليمى بمصر، وتستهدف المعايير تأكيد سلطة وزارة التعليم فى تحديد الأهداف ومعايير التقييم والمساءلة، مع منح المدارس درجة من الاستقلالية لتحديد طريقة تحقيق الأهداف، ويقصد بالمعايير القومية تلك المقاييس العلمية للحكم على أداء أية مؤسسة تعليمية، بل أداء النظام التعليمى كله، وقد اشتملت المعايير القومية على المجالات الآتية:

- المدرسة الفعالة: تهدف فى كل أنشطتها التربوية إلى تحقيق مبدأ التعليم للتميز والتميز للجميع، ويتناول المدرسة بوصفها وحدة متكاملة، بهدف تحقيق الجودة الشاملة فى العملية التعليمية التى تتضمن العناصر فى تفاعل إيجابى لتحقيق التوقعات المأمولة. ويتضمن هذا المجال تعليم الطلاب المهارات والمعارف الأساسية وإكسابهم الاتجاهات الإيجابية المرتبطة بالمواطنة وفرص

المشاركة والعمل فى فريق، والتعاون المثمر، مشاركة المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة، ويتحقق ذلك من خلال بيئة مدرسية آمنة، ومناخ اجتماعى مدرسى جيد، وتنمية مهنية مستدامة، وتوكيد الجودة والمساءلة، والإسهام فى خلق مجتمع متعلم.

- **المعلم:** هو من أبرز عناصر المنظومة التعليمية، فهو مرب ومخطط وباحث ومفكر ومقيم ومتعلم وقائد ومهندس اجتماعى، ويهتم بتحديد معايير شاملة لأداء كل من يشارك فى العملية التعليمية داخل المدرسة، ومن يسهم فى تفعيلها وتحسينها، وتحقيق أهدافها. ويتضمن هذا المجال معايير ومؤشرات أداء مجالات "التخطيط، واستراتيجيات التعلم، وإدارة الفصل، والمادة العلمية، والتقويم، ومهنية المعلم".

- **الإدارة المتميزة:** فالقيادة المتميزة هى القادرة على تحقيق الجودة الشاملة فى العمل التربوى بتوجيه الأداء صوب معايير ومستويات محددة، للوصول بالتعليم إلى مستوى التنافسية، والقدرة على التعامل مع المتغيرات الحادثة، فعمليات القيادة شبكية تمتلك معارف ومهارات العمل فى فريق والاتصال الفعال والتفويض والشفافية والمشاركة المعلوماتية والتنمية المهنية وإدارة التغيير، والتشاورية والمحاسبية والمشاركة المجتمعية والتقويم للحكم على مخرجات التعليم من الطلاب وتطويره وتجديده، ويتضمن هذا المجال معايير ومؤشرات أداء كل مستوى من المستويات الإدارية العليا والوسطى والتنفيذية، وهم الثقافة المؤسسية، والمشاركة المهنية، وإدارة التغيير.

- **المشاركة المجتمعية:** هى استعداد المجتمع فى المشاركة الفعالة فى جهود تطوير التعليم وتحسينه، وزيادة فعالية المدرسة فى تحقيق وظيفتها التربوية، فالمدرسة التى تبنى علاقات مجتمعية وثيقة تسهم فى تحقيق تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة فى المجتمع، وتحسين جودة المنتج التعليمى، وتفهم

المجتمع لمشكلات التعليم، ورغبة المجتمع فى الدفاع عن النظام المدرسى. ويتضمن هذا المجال معايير ومؤشرات أداء مجالات الشراكة مع الأسرة، وخدمة المجتمع، وتعبئة موارد المجتمع المحلى، والعمل التطوعى، والعلاقات العامة، والاتصال بالمجتمع.

- **المنهج الدراسى ونواتج التعلم:** تتضمن وثيقة المستويات المعيارية للمتعلم التى تصف المتعلم إنسانا فى المجتمع، وما يجب أن يكتسبه من مهارات وقدرات مستقبلية ومعارف ومهارات شخصية واجتماعية وقيم واتجاهات تمكنه من التعامل بطريقة سليمة فى حياته، وذلك من خلال اكتسابه المهارات الأساسية ومهارات التفكير العليا، وتضمن أيضا وثيقة المستويات المعيارية للمنهج الذى يعنى مجموعة الخبرات التربوية التى يكتسبها المتعلم داخل المدرسة وخارجها وهذه المستويات المعيارية لعناصر المنهج تساعد مخططى المناهج على تبنى فلسفة معينة للمنهج، وصياغة أهدافه، واختيار محتواه، وتقرير أنسب المواد التعليمية، واقتراح أفضل طرق التعليم والتعلم، وتحديد طرق التقويم، وإحداث التكامل والترابط بين المناهج المختلفة. وبذلك فهذا المجال يتناول المتعلم وما ينبغى أن يكتسبه من معارف ومهارات واتجاهات وقيم، والمنهج من حيث فلسفته وأهدافه ومحتواه، وأساليب التعليم والتعلم، والمصادر والمواد التعليمية، وأساليب التقويم، ونواتج التعلم التى تعمل المواد الدراسية على تحقيقها[٤٩].

ويؤثر تطبيق المعايير فى التعليم والنظام المدرسى والعملية التعليمية والبيئة والمناخ المدرسى. وفيما يأتى عرض خصائص التعليم القائم على المعايير، وسمات المدرسة التى تطبق التعليم المؤسس على المعايير، فالخصائص العامة لنظام التعليم المؤسس والقائم على المعايير تتمثل فى درجة التركيز والالتزام، بهدف ضمان قيام جميع التلاميذ بتحقيق معايير أداء متميزة، والتماسك والعمق فى المعتقدات والتفاهمات، والحسم والجدية فى فحص كل

مكون من مكونات المدرسة والنظام المدرسى، وإعادة تصميمها، وإدارتها، لضمان تحقق المعايير، وهذا يعنى أن التعليم القائم على المعايير يهتم بتعرف كل عناصر النظام المدرسى، والبحث عما يجب تغييره فيها، لتعمل بكفاءة تتفق مع العناصر الأخرى، وإعادة تصميمها تبعا لذلك.

وفيما يتعلق بسمات المدرسة التى تطبق التعليم المؤسس على المعايير فهى تتضح من خلال التأثير فى النظام المدرسى والعملية التعليمية والبيئة والمناخ المدرسى، فالمعايير تؤدى إلى وضع أهداف للنظام وأهداف للتلاميذ، وتجعل كل شخص يعرف ما الذى ينبغى أن يتعلمه التلاميذ ويتعلمون أداءه، وما المتوقع منهم، وأن الجميع يعرفون أن أبناءهم يتعلمون طبقا لمعايير عالية، وكل منهم سيعمل ما هو متوقع أداؤه ومطلوب منه لتحقيق المعايير، ويعرفون أن جميع الموارد المدرسية موجهة لمساعدة التلاميذ على تحقيق المعايير، وكل من لهم علاقة بالعملية التعليمية يشاركون فيها، ويتحملون المسئولية عنها، فالجميع يخضعون للمساءلة، والتلاميذ مسئولون عن تعلمهم، والمدرسون يوفرون بيئة التعلم التى تساعد التلاميذ على تحقيق المتوقع، وإداريو المدرسة يقدمون خبراتهم من خلال الإدارة التربوية لتحقيق جودة التعليم والتعلم، ويسهم أفراد المجتمع المحلى فى دعم التعليم والتعلم.

- النماذج التجريبية لتطبيق المعايير:

وفيما يأتى عرض لبعض هذه النماذج:

- مشروع تنمية المعايير القومية من خلال الإدارة العلمية: يهدف هذا المشروع إلى تنمية المعايير القومية، وتعظيم مهارات القيادات المدرسية فى التعامل مع المعايير وتطبيقها، ويطبق هذا المشروع على ١٠ مدارس فى مرحلة التعليم الأساسى، من خلال مفهومى الإدارة العلمية والأداء الإدارى، لتحديد أفضل المواصفات وطرق الأداء وأعظمها جدوى، وتقنين نظام الحوافز لربطها بمستويات الأداء، والعمل على إيجاد مصادر لتمويلها.

- **مشروعات تعميم أفضل الممارسات Mainstreaming** ؛ منها:

- مشروع اليونيسيف: يطبق بهدف نقل الخبرات والمكونات التعليمية المتميزة من مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع إلى مدارس التعليم الابتدائى العام.

- مشروع المدارس الجديدة NSP: تطبيق المعايير فى ٥٠ مدرسة بالفيوم وبنى سويف والمنيا، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID فى مجالى المشاركة المجتمعية والمدرسة الفعالة.

- مشروع تطبيق المعايير فى ٣٠٠ مدرسة: يتم بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم، والبنك الدولى W.B، والاتحاد الأوربى E.U، وشركة مايكروسوفت، وجهات متعاونة أخرى، ويهدف إلى تنفيذ مشروع تجريبى لتطبيق المعايير فى ١٠ محافظات، بهدف تحسين الأداء المدرسى فى إطار المعايير القومية.

- دراسة طولية تقويمية: يقوم بها المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية؛ لقياس أثر الإصلاح، وتطبيق المعايير القومية على ارتفاع جودة أداء التعليم الأساسي[٥٠].

- برنامج الإصلاح المتمركز على المدرسة لتحقيق الجودة تأهيلا للاعتماد التربوى:

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية الفرص المتاحة لتحقيق التحول إلى نموذج تربوى يقوم على احتياجات المتعلم ونشاطه وتعامله مع مصادر المعرفة، وذلك بجعل المدرسة قادرة ذاتيا ومهنيا على تحمل المسئولية والمساءلة، والتحول التدريجى نحو نقل الموازنة المالية إلى المدرسة، وربطها بالأداء وبرامج التحسين، واستكمال اللوائح والقوانين لإرساء مبدأ المحاسبية، وتحقيق اللامركزية، وجعل المدرسة قادرة على التقويم الذاتى، وبناء خطط التطوير فى

ضوء المعايير القومية للتعليم، والسياسات التعليمية المعلنة على المستوى القومى، وذلك حتى يمكن تأهيل المدارس للاعتماد التربوى. وفى إطار المعايير القومية للتعليم أصبح على كل مدرسة أن تحدد رؤيتها ورسالتها وأهدافها، وتعمل على تحقيقها، من خلال مسئولية جماعية تشاركية، يسهم فيها كل فئات المجتمع؛ إذ يعد الإصلاح من أكثر المتطلبات إلحاحا فى العصر الحالى، نتيجة لما تواجهه المدارس من تحديات توصلت إلى ضرورة أن تعمل كل مدرسة على تميز ها الأكاديمى من خلال:

- دعم السلطة المدرسية وتمكينها من امتلاك آليات تمكنها من مواجهة المتغيرات المحلية والعالمية.

- بناء قدرات ومهارات إدارية وفنية لجميع العاملين فيها، وذلك بمشاركتهم فى تخطيط العملية التربوية والتعليمية وتنظيمها وتنسيقها ومتابعتها وتقويمها.

- تطوير عمليتى التعليم والتعلم، من خلال التعلم النشط، واستخدام مدخل منظومة التقويم الشامل، ورفع كفاءة طرق التدريس فى المواد الدراسية.

- الاستفادة الفعالة من التكنولوجيا فى تطوير العملية التربوية والتعليمية.

ويركز مفهوم الإصلاح على امتلاك المدرسة رؤية، ورسالة، وأهداف، وآليات واضحة تمكنها من التطوير المستمر لكل العمليات المدرسية ضمن منظومة قومية تحدد الأهداف والمناهج والمعايير والسياسات والأنظمة ونظم المحاسبية، من أجل تحقيق جودة تطوير الأداء المدرسى الشامل، والتهيئة للاعتماد التربوي[٥١].

- برنامج جوائز الامتياز المدرسى STEAP1:

هو مشروع يهدف إلى تهيئة المدارس لتوفير متطلبات الاعتماد التربوى؛ وهو الأمر الذى يأخذ بأيدى الأفراد والمجتمع المدرسى لبناء خطط التطوير

المدرسى وتنفيذها، انطلاقا من الوعى بطبيعة أهداف دورة الاعتماد للمؤسسات التعليمية وإجراءاتها.

وهذا التطوير ينطلق من أساسية المعايير القومية للتعليم بوصفها مرجعية أساسية لـه. هذا البرنامج يهدف إلى الارتقاء بمستوى الممارسات المدرسية والتعليمية إلى مستوى معايير محددة للجودة التعليمية، وهذا يوضح أن مشروع جوائز الامتياز هى برنامج يعالج القصور فى المعايير القومية الخمسة، من خلال جوائز مالية تقدم للعاملين بالمدرسة.

وهذا المشروع يتم تطبيقه من خلال التعاون والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم وهيئة المعونة الأمريكية على المدارس الابتدائية البالغ عددها نحو (١٦٠٠٠) مدرسة. وإن من أهم أسباب نجاح هذا المشروع اندماج المشاركة المجتمعية داخل المؤسسة التعليمية، سواء من خلال مجلس الأمناء وأعضاء المجتمع الخارجى. ويتمثل الهدف العام للبرنامج فى مكافأة الأداء المتميز للفريق الفنى بالمدارس التى تحقق تفوقا فى التطبيق الفعال للمعايير القومية للتعليم، من خلال إجراء دراسة التقييم الذاتى وتوظيف نتائجها فى بناء خطة تطوير أداء المدرسة وتنفيذها ومتابعتها، ويتم ذلك من خلال:

- التطبيق الفعال للمعايير القومية للتعليم التى حددتها وزارة التربية والتعليم.

- نشر ثقافة التقويم الذاتى، وبناء خطة تطوير أداء المدرسة، وبناء فرق التطوير، بما يؤدى إلى تهيئة المدارس للاعتماد التربوى.

- تفعيل المشاركة المجتمعية فى الجهود الرامية إلى الارتقاء بمستوى الأداء المدرسى الشامل، وذلك بتحفيز المؤثرين فى تعليم التلاميذ وتعلمهم، من أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلى وأعضاء مجالس الأمناء، للاندماج فى عمليات التطوير المدرسى المنشود.

وقد بدأ تنفيذ خطة البرنامج من العام الدراسى ٢٠٠٦/٢٠٠٧م وفقا لما يأتى:

- وضع خطة إعلامية للتعريف بالمشروع وأهدافه وفعالياته، وتنفيذها.

- إعداد دليل جودة المدارس المصرية فى ضوء المعايير القومية للتعليم.

- تقديم التدريب اللازم للمدارس بشأن المعايير القومية للتعليم، وتشجيعهم على تشكيل فرق التطوير، وإجراء دراسة التقييم الذاتى، وتصميم الخطط الإجرائية اللازمة لتطوير الأداء المدرسى الشامل وتنفيذها.

- منح جوائز نقدية للفريق الفنى بالمدارس ذات الأداء المتميز، وذلك على مستوى الإدارة والمديرية والجمهورية، تبلغ حوالى (٣,٥) ملايين دولار، وتكون المسابقة على ثلاث مستويات (الإدارة والمديرية والجمهورية).

- برنامج جوائز الامتياز المدرسى STEAP2:

يستهدف برنامج جوائز الامتياز المدرسى التركيز على جودة تطوير الأداء المدرسى الشامل، من أجل إعداد المدارس للاعتماد التربوى، ويتم تنفيذ البرنامج طبقا للخطة الإجرائية الآتية:

- تقييم طرق التطوير والدروس المستفادة من المرحلة الأولى، وإعداد التوصيات والمقترحات لوزارة التربية والتعليم لتيسير إدارة الدورتين القادمتين للمشروع، من أجل استمرارية فعاليات البرنامج.

- تقديم الدعم الفنى للمدارس فى ضوء المعايير القومية للتعليم، وتشجيعهم على بناء فرق التطوير، وإجراء دراسة التقييم الذاتى، وبناء خطط تطوير الأداء المدرسى وتنفيذها، فى ضوء المعايير القومية للتعليم، ونقل التدريب إلى أعضاء المجتمع المدرسى.

- إنشاء برنامج إليكترونى، من خلاله تقدم المدارس بياناتها الخاصة، وتستطيع وزارة التربية والتعليم استخدامه فى إدارة الجوائز.

- تخطيط حملة إعلامية لتقديم خطط تطوير المدارس ذات الأداء المتميز بطريقة تشجع المدارس الأخرى على تطوير أدائها، بناء على المعايير القومية للتعليم.

- إجراء المتابعات الميدانية للمدارس المشاركة، ومساعدة فرق التطوير بها على تطبيق المعايير القومية للتعليم، لتهيئتهم للاعتماد التربوى، ومنح حوافز مادية للمدرسة التى تظهر معدلا أعلى فى التطوير.

- تشجيع المديريات التعليمية ومدارسهم على بناء شراكة مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، بتقديم خطط إعلامية بأهداف برنامج جوائز الامتياز المدرسى، واتباع أساليب محددة يمكن من خلالها تشجيع تبرعات رجال الأعمال لتوسيع نطاق المكافآت المادية والبشرية[٥٢].

- **أهداف جودة التعليم فى مصر وخصائصها:**

يستهدف تحقيق جودة التعليم التميز، والاعتماد على رأس المال المعرفى، والمرونة لتلبية الاحتياجات المتغيرة، وتوظيف التكنولوجيا لخدمة العملية التعليمية، واستشعار حاجات سوق العمل والمجتمع باستمرار، والاعتماد على نظام معلومات واتصال فائق السرعة والدقة، والانفتاح والمنافسة عالميا. وللوصول إلى نظام جيد رأت الوزارة أن نقطة البداية تتمثل فى إصلاح النظام التعليمى والتقويم الشامل لجميع جوانب العملية التعليمية، وبما يوضح عناصر قوته وضعفه. وبعد تشخيص مواطن القوة والضعف فى المؤسسة التعليمية يتم وضع مجموعة من الإجراءات التصحيحية والوقائية للوصول إلى مستوى الجودة المنشود[٥٣].

ولما سبق تتميز التجربة المصرية فى تطبيق الجودة الشاملة فى المدارس بأنها تتبنى استراتيجيات التغيير التعليمى، عن طريق (تطبيق مفهوم مجتمع التعلم، وابتكار طرق جديدة للتغيير، واستخدام قوة المجتمع، وتحسين الخبرة

التعليمية للتلاميذ، وتحسين المناخ التعليمى بالمدرسة)، وتعمل أيضا على توسيع نطاق اللامركزية، وتطبيق خطط شاملة لتحسين المدارس على أساس المعايير، وتتبنى مجموعة متكاملة وشاملة من محكات الجودة التى تضمن تحسين الأداء التربوى وجودة العمليات، وذلك من خلال (تمكين التلاميذ من الحضور وتشجيعهم عليه، وتقليل عمليات التمييز والتصنيف بينهم، وخلق بيئة جميلة وإنسانية فى مجتمع المدرسة، وخلق بيئة مدرسية ومجتمع مدعم لعملية التدريس، ورفع مستوى كفاءة التدريس والتعليم فى مجتمع المدرسة[٥٤].

- اعتماد التعليم:

ويقصد به الاعتراف من خلال هيئة الاعتماد باستيفاء البرنامج التعليمى أو المؤسسة التعليمية مستوى معينا من معايير الجودة. وهذا يعنى أن المؤسسة التعليمية لها نظم وبرامج تعليمية تحقق المعايير الأكاديمية التى وضعتها لنفسها، وأن هذه المؤسسة تطبق نظام الجودة (توكيد الجودة وضمان التحسين المستمر لجميع أنشطتها). ولتطبيق نظام الاعتماد أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦م ولائحته التنفيذية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧م لإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وقد أوضح القانون ولائحته التنفيذية أن الهيئة تتبع رئيس مجلس الوزراء، ومقرها القاهرة، وللهيئة الحق فى إنشاء فروع أخرى لها فى المحافظات.

- أهداف الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد:

تتمثل أهداف الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى نشر الوعى بثقافة الجودة، والتنسيق مع المؤسسات التعليمية بما يكفل الوصول إلى منظومة متكاملة من المعايير وقواعد مقارنات التطوير وآليات قياس الأداء استرشادا بالمعايير الدولية، بما لا يتعارض مع هوية الأمة، ودعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتى، وتوكيد الثقة على المستوى

المحلى والإقليمى والدولى فى جودة مخرجات العملية التعليمية، بما لا يتعارض مع هوية الأمة، والتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقا للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية، ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

وهذا يوضح أن الهيئة من أهم أهدافها العمل على دعم القدرة الذاتية للمؤسسة التعليمية للقيام بعملية التقويم الذاتى وتأكيد الثقة محليا وإقليميا ودوليا فى جودة مخرجات العملية التعليمية، وإجراء عملية التقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقا للمعايير القياسية والمعايير المعتمدة لكل مرحلة تعليمية، ولكل نوع من المؤسسات التعليمية.

- **رؤية وزارة التربية والتعليم فى تطبيق الاعتماد:**

تتمثل فى كونه يمثل إحدى الآليات الداعمة لضمان جودة التعليم فى مدارسها، ويساعد الطلاب على التعايش مع تحديات حضارة مجتمع المعرفة، وما تتسم به من سيطرة العلم والمعرفة على مناشط الحياة كافة، وأنه يمثل أيضا دافعا ذاتيا للتربويين للسعى دائما للإفادة من فرص التنمية المهنية المتاحة لهم، ليتمكنوا من الارتقاء بنوعية التعليم المقدمة للطلاب.

- **تأكيد أو ضمان الجودة:** يعنى مدى استيفاء معايير الجودة فى جميع عناصر العملية التعليمية من مناهج وبرامج تعليمية، ومؤسسات، وقيادات تعليمية، ومعلمين، ومختلف الأنشطة التى ترتبط بالعملية التعليمية، بهدف تطويرها وتحسينها باستمرار.

- **الاعتماد:** يعنى الاعتراف من خلال الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد باستيفاء البرنامج التعليمى أو المؤسسة التعليمية مستوى معينا من معايير الجودة.

- **أهداف الاعتماد:** أوضحت وزارة التربية والتعليم فى مصر أن أهداف الاعتماد تتمثل فيما يأتى:

- توكيد الجودة فى المؤسسات التعليمية والبرامج التعليمية بما يضمن تحقيق المؤسسة (أو البرنامج التعليمى) للمواصفات القياسية أو المعايير التى تم تحديدها سلفا بوساطة المؤسسة التعليمية.

- اطمئنان المستفيدين من الخدمة إلى جودة المؤسسة التعليمية وبرامجها الأكاديمية؛ وهؤلاء المستفيدون هم: **الطلاب**، يطمئنون إلى أنهم يتعلمون تعليما متميزا، **وأولياء الأمور**، يطمئنون إلى أن المؤسسة التعليمية تحقق الحد الأدنى للمواصفات والمعايير القياسية، **ورجال الأعمال**، يطمئنون إلى أن الخريجين قد أعدوا إعدادا جيدا لممارسة الحياة العملية، **والمجتمع**، يطمئن إلى أن الخريج سيجد فرصة عمل مناسبة فى السوق المحلى والإقليمى والعالمى.

- خلق روح المنافسة بين المؤسسات التعليمية. وذلك من خلال تقويم شامل للعملية التربوية من هيئة الاعتماد، بغرض التأكد من مطابقة الهياكل والنظم والبرامج التعليمية والمعلمين والمواد التعليمية وتقنيات التعليم وأنماط الإدارة فى تلك المؤسسات لمعايير الجودة المتعارف عليها، فى إطار من الاستقلالية والحيادية والشفافية[٥٥].

- الإجراءات والقواعد التى تتبع لحصول المؤسسة التعليمية على شهادة الاعتماد:

أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون أن هناك عدة إجراءات تتبعها أية مؤسسة تعليمية ترغب فى الحصول على شهادة الاعتماد، تتمثل فيما يأتى:

- أن تتقدم المؤسسة التعليمية إلى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أو فرعها المختص بطلب، تعلن فيه رغبتها فى الاعتماد، واستعدادها لذلك، ويجب أن يرفق بهذا الطلب ما يفيد توافر الشروط المحددة، وما يفيد موافقة الجهة التابعة لها المؤسسة التعليمية مباشرة على هذا الطلب.

- إذا تبين للهيئة استيفاء طلب المؤسسة التعليمية للشرطين والموافقة،

تخطر المؤسسة كتابة، وذلك للسير فى استكمال بقية الإجراءات، وفى خلال المدة الزمنية التى تحددها الهيئة.

- تؤدى المؤسسة التعليمية بعد إخطارها رسوم الاعتماد التى يحددها مجلس إدارة الهيئة.

- تقدم للمؤسسة التعليمية النماذج والبيانات اللازم استيفاؤها للسير فى عملية التقويم والاعتماد، والدليل الذى يساعد المؤسسة على ملء هذه النماذج وإعداد البيانات المطلوبة، وذلك فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ أداء الرسوم.

- تتقدم المؤسسة التعليمية بالتنسيق مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالبيانات والدراسات التى تثبت استيفاءها المعايير المقررة للاعتماد، وبصفة خاصة رؤية المؤسسة ورسالتها، ودراسة التقويم الذاتى التى قامت به المؤسسة، وخطة تحسين المؤسسة ونتائج تنفيذها، ونظم التقويم، وضبط الجودة بالمؤسسة، وأية بيانات أو دراسات أو مستندات أخرى تطلبها الهيئة.

- وتعلن الهيئة عما إذا كانت ستتولى التقويم والاعتماد بنفسها، أم أن التقويم سيتم بمعرفة أحد الأفراد، أو منظمات المجتمع المدنى، أو غيرها، من بين المرخص لهم بممارسة أعمال التقويم، وفى الحالة الأخيرة تحدد الهيئة القائم بعملية التقويم. وعلى القائم بعملية تقويم المؤسسة التعليمية، سواء أكانت الهيئة أم أحد المرخص لهم بذلك، إخطار المؤسسة التعليمية بالإجراءات التى سيتم اتباعها لإتمام عملية التقويم ومواعيد الزيارات التى سيقوم فيها المختصون لديه بزيارة المؤسسة. وإذا تمت عملية التقويم بمعرفة أحد المرخص لهم بممارسة أعمال التقويم، فعلى المختصين إعداد تقرير بنتائج عملية التقويم، وتسليمه للهيئة.

- تخطر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المؤسسة التعليمية محل التقويم بنتائج عملية التقويم فى خلال ستين يوما من انتهائها، وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وفقا لما يأتى:

- إذا تبين من عملية التقويم استيفاء المؤسسة للمعايير المقررة، تمنح المؤسسة التعليمية شهادة الاعتماد، وعلى الهيئة الإعلان عن هذا القرار بالطرق التى تحددها، وإخطار الوزارات والجهات المعنية بنسخة منه، مع إتاحة الاطلاع عليه للكافة.

- إذا لم تستوف المؤسسة التعليمية كل معايير الجودة، تحدد المدة التى تراها لازمة لاستيفاء جوانب القصور بما لا يجاوز المدة المحددة، على أن تحدد الهيئة الجوانب التى لم تستوف من المعايير، وكيفية التحسين، للوصول إلى مستوى الجودة المطلوب.

- إذا لم تحصل المؤسسة على شهادة الاعتماد، لعدم قدرتها على استيفاء المعايير المقررة، وذلك من واقع تقارير لجان التقويم، يحال أمر المؤسسة إلى الوزير المختص، على أن يتضمن قرار الإحالة درجة العجز فى استيفاء المعايير (عجز متوسط / شديد)، والمعايير التى لم تطبقها المؤسسة، وما يجب على المؤسسة القيام به حتى يتسنى لها الحصول على شهادة الاعتماد، ولا يجوز للمؤسسة التعليمية التى لم تستوف معايير الاعتماد أن تتقدم للحصول على الشهادة مرة أخرى إلا بعد موفقة الجهة التابعة لها مباشرة، وعلى هذه الجهة تقديم العون للمؤسسة للحصول على شهادة الاعتماد بعد استيفاء ما يلزم.

- صلاحية شهادة الاعتماد مدتها خمس سنوات، ويتم تجديدها باتباع الإجراءات والقواعد المحددة نفسها، وأن المؤسسة التعليمية الصادر لها شهادة الاعتماد تستمر فى الخضوع للمراجعة الدورية، من خلال التقارير الذاتية التى تقدمها المؤسسة، وما تقوم به الهيئة أو من ترخص لهم زيارات فى هذا الشأن، للتأكد من استمرار استيفاء نشاط العمل بالمؤسسة وبرامجها التعليمية لمعايير التقويم والاعتماد، وتتم أعمال المتابعة والمراجعة طبقا للنظام الذى تقرره الهيئة.

- إذا تبين من أعمال المتابعة أو المراجعة أو الفحص للمؤسسة التعليمية

الصادر لها شهادة اعتماد فقدها أحد الشروط المقررة للاعتماد، أو ارتكاب المؤسسة أية مخالفات أو إجراؤها أية تعديلات فى نشاطها، أو نظام العمل، أو البرامج التعليمية التى تقدمها، بما يجعلها غير مستوفية لمعايير التقويم والاعتماد المقررة؛ لمجلس إدارة الهيئة الحق فى إصدار قرار مسبب لوقف شهادة الاعتماد للمدة التى يحددها أو إلغاء الشهادة، بحسب جسامة المخالفة، وعلى مجلس إدارة الهيئة إلغاء قرار إيقاف شهادة الاعتماد إذا ثبت لها قيام المؤسسة التعليمية بإزالة الأسباب التى قام عليها هذا القرار.

- للمؤسسة التعليمية الحق فى أن تتظلم من قرار رفض منحها شهادة الاعتماد، أو رفض تجديدها، أو قرار وقف الشهادة الصادرة للمؤسسة أو إلغائه.

- تقويم أداء المدارس:

ويشمل التقويم عناصر المنظومة التعليمية كافة (معلم- إدارة مدرسية- مبنى مدرسي- أنشطة- تلاميذ)، ويتم تقويم العناصر المختلفة باستخدام أدوات تقويم تتضمن معايير الاعتماد التربوى، وفقا للمعايير القومية للتعليم بمصر التى سبق إقرارها. ويركز على جميع أنشطة مكونات النظام التعليمى (المدخلات - العمليات - المخرجات):

- **المدخلات**: تتضمن الطلاب والمعلمين والإدارة المدرسية والمبانى والمناهج التعليمية... إلخ (المبنى المدرسى: من حيث سعة الفصول، والكثافة، والإضاءة، والتهوية، والمعامل - قاعات الكمبيوتر- معمل اللغات، والملاعب والفراغات - الموقع، وتوافر اشتراطات الأمن والسلامة، وفقا للمعايير المقررة من هيئة الأبنية التعليمية وهى معايير عالمية)، (المعلمون: تتضمن أعدادهم ومؤهلاتهم، ونسبتهم إلى التلاميذ، وتوافر التخصصات المختلفة: العجز/ الزيادة، والإعداد التربوى، والدورات التدريبية)، (التلاميذ: تتضمن معايير

قبولهم - خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية)، (الإدارة المدرسية: التأهيل العلمى، وأعداد هيئة الإدارة المدرسية: العجز/الزيادة، والكفاءة المهنية: مدة الخبرة، والدورات التدريبية).

- **العمليات** (أسلوب العمل وآلياته): طريقة التدريس ووسائلها، ورفع كفاءة المديرين والمعلمين والعاملين وتنمية أدائهم، وأسلوب الإدارة الفعالة، وتنظيم الموارد المادية والبشرية وتوظيفها. وتتضمن الانتظام والحضور للمعلمين والتلاميذ، وعمليتى التعليم والتعلم داخل حجرة الدراسة، وسير العمليات الإدارية، والاستفادة من الإمكانات المتاحة، وعلاقة المعلمين بالإدارة، وتوافر المنهج المدرسى الملائم، والعلاقة مع أولياء الأمور، والأنشطة المدرسية، والمشاركة المجتمعية.

- **المخرجات**: المواصفات التربوية للخريجين التى تمكنهم من التعامل مع متطلبات الحياة "المستويات المعيارية للمتعلم"؛ أى المواصفات القياسية لجوانبه المعرفية والشخصية والكفايات والمهارات التى تمكنه من تأدية دوره بنجاح فى حياته الأسرية والعامة فى مجتمعه. وتتضمن أيضا إنجازات التلاميذ (معرفية - مهارية - خلقية)، وشخصية التلميذ، ومفهوم الذات لديه. ويتم توصيف كل من المدخلات والعمليات والمخرجات من خلال الإجابة عن أسئلة معيارية للتحقق من مدى توافق المؤسسة التعليمية مع المعايير القياسية المتفق عليها.

- المؤسسات التى تتولى اعتماد التعليم المدرسى:

أجاز القانون الترخيص للأفراد ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها، بما فى ذلك الجامعات (الكليات المتخصصة) والجمعيات الأهلية من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بممارسة أعمال التقويم، والقيام بزيارات المراجعة للمؤسسات التعليمية، وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط والمواصفات

التـى يصـدر بهـا قـرار مـن مجلـس إدارة الهيئـة. وعلـى الهيئـة قيـد الـذين تـم الترخيص لهم فى سجل خاص بالهيئة، وإذا فقد أحدهم شرطا من شروط الترخيص يلغى قيده، ويستمر الترخيص مدة خمس سنوات، وأجاز القانون التجديد بناء على طلب يقدم من صاحب الشأن قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل[٥٦].

- أوجه الشبه والاختلاف بين مصر والخبرات المعاصرة:

يتضح من العرض السابق ما يأتى:

١- أهداف الاعتماد: تتشابه أهداف اعتماد التعليم فى مصر مع الخبرات المعاصرة فيما يأتى:

- توكيد جودة المؤسسة التعليمية والبرامج التعليمية المقدمة، بما يؤكد الاتفاق مع المعايير المحددة محليا وقوميا وعالميا.

- استخدام التقويم الشامل لجوانب العملية التعليمية والتربوية كلها؛ لضمان استمرار التحسين والتطوير، وخلق روح المنافسة بين المؤسسات التعليمية؛ إذ توجد معايير تقييم داخلية فى المؤسسات التعليمية.

- توفير الثقة بالخريجين فالاعتماد التعليمى يؤكد أنهم قد تعلموا تعليميا متميزا؛ وهو مما يساعدهم على خلق فرص أكبر فى العمل فى السوق المحلى أو الإقليمى أو العالمى.

وتختلف أهداف اعتماد التعليم فى مصر مع الخبرات المعاصرة فيما يأتى:

- أن الاعتماد فى مصر لا ييسر الحصول على التمويل الحكومى من الدولة، ففى مصر يتم تمويل التعليم عن طريق الحكومة، فى حين أوضحت الخبرات المعاصرة أن مؤسسات التعليم المعتمدة هى التى يتم تقديم دعم مالى لها فى صورة مساعدات ومعونات.

- يساعد الاعتماد على التحويل بين المؤسسات المعتمدة، وفى مصر يمكن التحويل من أية مؤسسة تعليمية إلى أخرى سواء أكانت حصلت على الاعتماد أم لا.

٢- **إجراءات الاعتماد:** تتشابه إجراءات اعتماد التعليم فى مصر مع الخبرات المعاصرة فيما يأتى:

- تتقدم المؤسسة التعليمية إلى الجهات المختصة بالاعتماد بطلب تبدى فيه رغبتها فى الاعتماد والحصول على الاعتراف، بأن البرامج التعليمية التى تقدمها تتفق مع المعايير المحددة محليا وقوميا وعالميا.

وتختلف إجراءات اعتماد التعليم فى مصر مع الخبرات المعاصرة فيما يأتى:

- يتم تقييم المؤسسة التعليمية بعد موافقة الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وتقدم لها النماذج التى يلزم استيفاؤها، وكذلك الدليل الذى يساعدها على استكمال النماذج والبيانات. وقد أوضحت الخبرات المعاصرة أن المؤسسة قبل البدء فى إجراءات الاعتماد والتقييم الخارجى تقوم بعملية التقييم الداخلى، ومدته عام تقريبا. وبعد الانتهاء من التقييم الداخلى تتقدم المؤسسة التعليمية التى ترغب فى الاعتماد بطلب إلى إحدى مؤسسات الاعتماد، وتقدم معه كل المستندات والوثائق المطلوبة خلال مدة زمنية محددة، ويتضمن أنظمتها وبرامجها التعليمية، وأساليب التعليم والتعلم بها، ويقدم التقرير بعد عمليتى التقييم إلى المؤسسة التعليمية، ويناقش معها لتحديد التوجهات باتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الاعتماد، أو إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة للحصول على الاعتماد.

- صلاحية شهادة الاعتماد تتراوح بين ٥ و٦ سنوات، وفى هذه المدة تظل المؤسسة ملزمة بتطبيق المعايير واستمرار التطوير.

٣- **معايير الاعتماد:** تتشابه معايير اعتماد التعليم فى مصر مع الخبرات المعاصرة فيما يأتى:

- قدرة المدرسة على صياغة فلسفتها وأهدافها ورؤيتها ومهامها.

- توافر أعضاء هيئة التدريس والعاملين.

- القدرة على التخطيط والتصميم التنظيمى لتفعيل البرامج التعليمية والأنشطة وتنفيذها.

- الالتزام باستمرار التطوير والتحسين للبرامج التعليمية والتربوية والأنشطة والخدمات الطلابية.

- التوثيق الجيد واستخدام النتائج لاستمرار التقييم والمتابعة الدورية للجميع "الأداء التنظيمى والعاملين والطلاب".

- الاتصال والعلاقة المستمرة الجيدة مع المشاركين والمساهمين من المجتمع المحلى للمدرسة والعاملين فيها بعضهم البعض.

- النزاهة والانفتاح أمام الجميع بخاصة المجتمع المحلى.

- توافر التسهيلات المادية والمواد التربوية (المعامل- المكتبة ومصادر المعلومات- الملاعب-... إلخ).

- مناسبة المبنى المدرسى واستخدامه بفاعلية، مع توافر متطلبات الأمن والسلامة الصحية لتأمين عملية تعليمية مناسبة.

- التطوير المستمر للمناهج الدراسية.

تختلف معايير اعتماد التعليم فى مصر مع الخبرات المعاصرة فيما يأتى:

- ضعف الاهتمام بوجود ممتحنين خارجيين، وإسهام استشاريين من هيئات أكاديمية فى مجالات المراقبة والتطوير.

- ضعف الاهتمام بالأنشطة والخدمات الطلابية التى تحقق الرفاهية للطلاب.

- ضعف التميز بين الطلاب ومستوياتهم التعليمية.

- عدم وجود تمويل ذاتى، مع عدم الاهتمام باستخدام المدخرات بفاعلية.

٤- مؤسسات الاعتماد: تتشابه معايير اعتماد التعليم فى مصر مع الخبرات المعاصرة فى أن القانون أجاز الترخيص للأفراد ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها، بما فى ذلك الجامعات (الكليات المتخصصة)، والجمعيات الأهلية من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، بممارسة أعمال التقويم، والقيام بزيارات المراجعة للمؤسسات التعليمية، وذلك ممن تتوافر فيهم الشروط والمواصفات التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

٥- صلاحية شهادة الاعتماد: تتشابه صلاحية شهادة الاعتماد للمؤسسة التعليمية فى مصر مع الخبرات المعاصرة فى استمرارها مدة (٥-٦) سنوات.

- التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة للتعليم المدرسى بمصر، من خلال الدراسة الميدانية، وتحليل جهود الإصلاح التى تقوم بها وزارة التربية والتعليم، وتحليل بعض الخبرات فى هذا المجال، ومحاولة الاستفادة منها لمسايرة التطورات الحادثة:

- منطلقات التصور المقترح:

يستند التصور المقترح لتطبيق الإدارة الذاتية فى مصر إلى عدد من المنطلقات؛ هى:

- أهمية الاستفادة من الخبرات العالمية المعاصرة، بخاصة الناجح منها، بما يحقق رفع كفاءة التعليم، وتحقيق جودته وإصلاحه، حتى تكون المدارس قادرة على المنافسة ومسايرة التطورات الحادثة.

- النظر إلى تطبيق نظام الاعتماد وضمان الجودة للتعليم المدرسى

بوصفه عملا رئيسا من عمليات إصلاح التعليم، فهو ضرورة قد فرضتها التطورات الحادثة فى كل المجالات، فتقدم الدولة مرهون بتطوير نظامها التعليمى، وتحقيق جودته ومسايرتها للتحديات العالمية والإقليمية.

- لمسايرة التطورات ومواجهة التحديات المحلية والإقليمية ينبغى استمرار المراجعة الدورية لمعايير جودة التعليم.

- لنجاح منظومة الاعتماد وضمان جودة التعليم ينبغى توافر شروط عدة؛ منها خلق بيئة عمل مناسبة بصورة تدريجية لتطبيق معايير الجودة، ونشر الوعى الثقافى بأهمية تطبيقه، وبناء رأى عام داعم لها.

- تؤدى منظومة الاعتماد وضمان جودة التعليم إلى تحقيق الاستقلالية والمحاسبية المجتمعية.

- أهداف التصور المقترح:

يستهدف التصور المقترح تحقيق ما يأتى:

- بيان أهداف تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة للتعليم المدرسى فى مصر.

- توضيح طرق نشر الوعى الثقافى بأهمية تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة للتعليم المدرسى فى مصر، وبناء رأى عام داعم لها.

- وضع خطة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة للتعليم المدرسى فى مصر.

- بيان طرق تنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة للتعليم المدرسى فى مصر.

- المتابعة والتقويم المستمر لنظام الاعتماد بكل عناصره، لاستمرار ضمان جودة التعليم المدرسى.

- آليات تطبيق التصور المقترح:

انطلاقا من الأهداف السابقة، ورغبة فى التوصل إلى صورة مأمولة للتصور المقترح لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة للتعليم المدرسى فى مصر؛ فهذا يتطلب وجود آليات تحقق الأهداف، وتقديم صورة واقعية قابلة للتطبيق فى الواقع، وتتمثل هذه الآليات فى:

- تطبيق الأساليب العلمية والتربوية الحديثة، مع الاستعانة بالخبرات المعاصرة، بخاصة الناجح منها، فى تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمى وضمان الجودة للتعليم المدرسى.

- نشر ثقافة الجودة والاعتماد بين العاملين والمجتمع المحلى، لتهيئة التنظيم لتقبل تطبيق الاعتماد وضمان جودة التعليم.

- العمل على توفير كوادر مؤهلة ومدربة تدريبا جيدا لتنفيذ التصور المقترح.

- التدريب والتعليم المستمر للعاملين فى وحدات الجودة على أساليب التقييم الذاتى.

- بناء دليل استرشادى يستعين به القائمون على تطبيق آليات نظام الاعتماد، ويتضمن مسئوليات جميع العاملين على المستويات كافة.

- مشاركة جميع العاملين فى الجهود المبذولة لتحسين جودة العملية التعليمية لضمان الجودة.

- تفعيل أدوار وحدات الجودة بالمدرس.

- محاور التصور المقترح:

تتمثل محاور التصور المقترح فيما يأتى:

- أهداف الاعتماد:

ينبغى أن يهدف الاعتماد إلى تحقيق ما يأتى:

- تشجيع التنافس بين المدارس بمنح الاعتماد بمستويات مختلفة لتحسين جودة التعليم والبرامج المقدمة.

- حصول المؤسسة التعليمية على الاعتراف بأنها تقدم برامج تعليمية تتفق مع المعايير القومية للتعليم؛ لتحصل على مكانة متميزة فى المجتمع وبين المدارس الأخرى.

- تشجيع المدارس على التقويم الذاتى المستمر للبرامج التعليمية المقدمة لكل الإمكانات المادية، لضمان استمرار التحسين والتطوير، وذلك بوجود معايير تقييم داخلية بالمؤسسة التعليمية.

- مساعدة المدارس على معرفة نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة لها، عن طريق مراجعة البيانات الخاصة بالتمويل وطرق استخدامه الذى ينبغى أن يكون محليا.

- تسهيل عملية النقل أو التحويل من مؤسسة تعليمية إلى أخرى: فالاعتماد يساعد على تسهيل عملية النقل أو التحويل من مؤسسة تعليمية إلى أخرى، فإذا كانت المؤسسة التعليمية معتمدة يسهل التحويل والعكس.

- تيسير الحصول على الدعم المالى من الدولة: فالدعم المالى يقدم للمؤسسات المعتمدة التى تتمتع بالاستقرار المالى.

- توفير الثقة لدى أصحاب العمل: فخريج المدارس المعتمدة يجد فرصة أكبر فى العمل عن خريجى المدارس غير المعتمدة.

- توكيد الجودة: فالاعتماد يوضح أثر الجودة للمجتمع؛ إذ إنه مؤشر على أن البرنامج التعليمية المقدمة فى المدارس تتفق مع المعايير المحددة على المستوى المحلى والإقليمى والعالمى.

- إجراءات الاعتماد:

ينبغى أن تكون إجراءات الاعتماد طبقا لما يأتى:

- تقوم المدرسة التى ترغب فى الاعتماد بإجراء عملية التقييم الداخلى ومدته عام تقريبا، ويجب أن يشمل كل عناصر المنظومة التعليمية (المدخلات - العمليات- المخرجات) وبعد الانتهاء من التقييم الداخلى الذى ينبغى أن يكون موضوعيا وصادقا، تتقدم المؤسسة التعليمية التى ترغب فى الاعتماد بطلب إلى إحدى مؤسسات الاعتماد، وتقدم معه كل المستندات والوثائق المطلوبة، فى خلال مدة زمنية محددة، ويتضمن أنظمتها وبرامجها التعليمية وأساليب التعليم والتعلم بها.

- تتقدم المؤسسة التعليمية إلى الجهات المختصة بالاعتماد بطلب تبدى فيه رغبتها فى الاعتماد والحصول على الاعتراف بأن البرامج التعليمية التى تقدمها تتفق مع المعايير المحددة محليا وقوميا وعالميا.

- تقوم المؤسسة بدراسة الطلب والوثائق المقدمة من المدرسة، وتعد تقريرا بذلك، ويقدم إلى المؤسسة التعليمية، ويناقش معها لتحديد التوجهات باتخاذ إجراءات الحصول على الاعتماد، أو إجراء التعديلات اللازمة للحصول على الاعتماد.

- تقوم مؤسسة الاعتماد بعد ذلك بإجراء عملية التقييم الخارجى، والاضطلاع على كل الأوضاع والمستندات التى تؤكد مطابقة المدرسة والبرامج المقدمة للمعايير المحددة منها، وتعد تقريرا بذلك.

- بعد دراسة التقرير يتم اتخاذ القرار باعتماد المدرسة، وينشر القرار بصفة علنية لتشجيع المنافسة بين المدارس.

- بعد الاعتماد تتولى مؤسسة الاعتماد المتابعة الدورية للمدرسة، للتأكد منى الالتزام بمعايير الاعتماد، واستمرار العمل على التطوير والتحسين، وفى

حالة فشل المدرسة فى تحقيق ما سبق، أو أخلت بأحد الشروط يتم سحب الاعتماد منها وإلغاؤه.

- معايير الاعتماد:

ينبغى أن تكون معايير الاعتماد طبقا لما يأتى:

- قدرة المدرسة على صياغة فلسفتها وأهدافها ورؤيتها ومهامها.

- قدرة المدرسة على تخطيط العمل والتطبيق ومراقبة الأنشطة وتنفيذ البرامج التعليمية والأنشطة والخدمات الطلابية لتحقيق الرفاهية، وتقييم النتائج، وتحسين برامجها.

- توافر أعضاء هيئة التدريس والعاملين.

- تحديد أهداف المناهج الدراسية، واختيار محتواه، وإجراء بعض التعديلات بالإضافة أو الحذف.

- التطوير المستمر للمنهج المدرسى والربط بينه وبين احتياجات العمل والسوق.

- استخدام أساليب تدريس حديثة ومتنوعة بحرية كاملة.

- توفير المواد التربوية والتسهيلات المادية (مكتبة ومصادر معلومات- معامل- ملاعب... إلخ).

- عدم التمييز بين الطلاب ومستوياتهم التعليمية.

- تخطيط البرامج والأنشطة التعليمية والخدمات الطلابية وتنظيمها وتطويرها.

- تطبيق برنامج تعليمى يعكس المستويات والإنجازات والدرجات العالية المرغوبة.

- العمل على تحسين التعليم وأداء الطلاب، بوجود برامج وأنشطة خاصة بالطلاب المتفوقين والضعفاء.

- وضع أساليب للتقييم المستمر للطلاب والأداء التنظيمى وفق معايير أكاديمية.

- مسايرة التطورات الحادثة والمتطلبات المتجددة بصفة مستمرة.

- إعداد مشروع ميزانية المدرسة لتحقيق خطتها السنوية.

- التمويل الذاتى وضمان استمراره واستخدام المدخرات بفاعلية وحرية، بدون الرجوع إلى الجهات المختصة.

- تفعيل الاتصال بين العاملين والمجتمع المحلى.

- المشاركة المجتمعية فى تحقيق أهداف المدرسة وتطويرها وصيانتها واتخاذ القرار التربوى، وتقييم أداء المدرسة والطلاب.

- تفعيل أدوار مجالس الأمناء فى إدارة المدرسة.

- تفعيل الاتصال بالأسرة والمجتمع المحلى .

- الاتصال والعلاقة المستمرة مع المشاركين والمساهمين من المجتمع المحلى للمدرسة، وبين العاملين فيها بعضهم البعض.

- مناسبة المبنى المدرسى واستخدامه بفاعلية، مع توافر متطلبات الأمن والسلامة الصحية لتأمين عملية تعليمية مناسبة.

- التوثيق الجيد واستخدام النتائج، لاستمرار التقييم والمتابعة الدورية للجميع "الأداء التنظيمى والعاملين والطلاب"، ووجود ممتحنين خارجيين، وإسهام استشاريين من هيئات أكاديمية فى مجالات المراقبة والتطوير.

- النزاهة والانفتاح وخضوع المدرسة للمساءلة من قبل المجتمع المحلى.

- صلاحية شهادة الاعتماد:

ينبغى أن تكون شهادة الاعتماد صالحة لمدة تتراوح بين (٤ و٨) سنوات، وبعدها يمكن تجديد الاعتماد بالسير فى الخطوات المحددة سلفا، وفى هذه المدة

تظل المؤسسة ملزمة بتطبيق المعايير واستمرار التطوير، ويكون الاعتماد بناء على التقديرات الآتية: (ممتاز- جيد جدا- جيد- مقبول)، وفى حالة الإخلال بأى من الشروط تلغى شهادة الاعتماد.

- متطلبات نجاح التصور المقترح:

يتطلب نجاح التصور المقترح عددا من الضوابط والضمانات، ومن أهمها:

- وضع التشريعات اللازمة لعملية اعتماد مؤسسات التعليم المدرسى تتناسب مع نظام التعليم فى مصر كله.

- أن يتم نشر الوعى بثقافة ضمان الجودة واعتماد التعليم بين جميع العاملين فى المدارس، وذلك عن طريق وسائل الإعلام والاجتماعات الدورية والمؤتمرات التى تعقدها الوزارة باستخدام الفيديو كونفرنس، والنشرات، والكتيبات التى توضح الجوانب الإيجابية والفوائد التى تعود على المجتمع من تطبيقها.

- أن يتم تفعيل برامج تدريب العاملين فى المدارس عامة ووحدات التطوير بالمدرس، خاصة على المهارات اللازمة لتطبيق الاعتماد، مع التحديد الدقيق لآليات تقويم الأداء والتغذية المرتدة بالمؤسسات التعليمية.

- أن تتم الاستفادة من الحاصلين على درجات علمية (دبلومات تربوية - ماجستير- دكتوراه) من العاملون فى المدارس.

- أن يقتنع العاملون فى المدارس بأهمية تحقيق جودة التعليم للحصول على الاعتماد.

- توفير التمويل اللازم لتوفير متطلبات الجودة الشاملة فى التعليم للحصول على الاعتماد.

- أن يتحمل جميع العاملين مسئولية التحسين والتطوير لتحقيق جودة التعليم.

- أن يتم تطوير الخدمات المقدمة للطلاب، وتدعيم برامج التوجيه والإرشاد الطلابى وبرامج الأنشطة المتنوعة، وتشجيع المبادرات الذاتية فى المجال التربوى للطلاب والمعلمين والإداريين.

- أن يتم الربط بين التمويل الحكومى للتعليم، وحصول المدرسة على الاعتماد.

- المعوقات التى قد يواجهها التصور المقترح وكيفية التغلب عليها:

هناك كثير من المعوقات من المحتمل أن تواجه التصور المقترح تتمثل فى الآتى:

- ضعف قدرة كثير من المدارس على التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه.

- وجود قصور فى مكونات المنظومة التعليمية فى مصر؛ مثل: الأهداف، والمبانى المدرسية، والتجهيزات، والمناهج والأنشطة، والمعلم، والطالب.

- ضعف تحمس العاملين فى التعليم وإدارته لنظام الجودة والاعتماد، لخوفهم على وظائفهم ومناصبهم، وانتقادهم إياه.

- ضعف إمكانات بعض المدارس المادية من معامل وأجهزة ومكتبات.

- زيادة الكثافة الطلابية فى الفصول؛ وهو مما يؤدى إلى ضعف الأنشطة التى تحقق الرفاهية للطلاب.

- ضعف قدرة إدارة المدارس على تفعيل المشاركة المجتمعية فى إدارة المنظومة التعليمية.

- عدم توافر صلاحيات فعلية للمدرسة حول المناهج المدرسية، فمعلمو المدرسة لا يمكنهم استخدام أساليب متنوعة لتدريس الطلاب، ولا لتنمية ذكائهم وتفكيرهم، ولا يسمح لهم بتصميم أجزاء من المنهج المدرسى، ولا تنظيم أنشطة ومناهج للفئات الخاصة من الطلاب، ويقومون بتنفيذ المنهج بناء على توجهيات الوزارة.

- عدم وجود تمويل ذاتى للمدارس، وعدم توافر صلاحيات فعلية حول الميزانية، واستثمار الفائض فى مشروعات مجتمعية تعود بالربح للمدرسة.

ويمكن التغلب على هذه المعوقات، عن طريق قيام المدرسة بما يأتى:

- الاقتناع الكامل من قبل الجميع بأهمية ضمان جودة العملية التعليمية لتحقيق الاعتماد.

- تقليل كثافة الفصول، وتشجيع الأنشطة الطلابية، وتشجيع الطلاب على التفكير والابتكار لتقوية المنافسة بينهم.

- تدريب العاملين على طرق التقويم الذاتى المستمر للأداء، وتوفير أدواته فى وحدة التدريب والتقويم بالمدرسة.

- تدريب العاملين على طرق تفعيل المشاركة المجتمعية فى إدارة منظومة العملية التعليمية.

- توفير الكتب اللازمة للمكتبة بإسهام المجتمع المحلى، واستغلال المعامل بأنواعها فى تدريب العاملين على المستحدثات.

- زيادة قدرة المدارس على التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه، عن طريق التدريب، لمساعدتها على صياغة أهدافها ورؤيتها وفلسفتها ورسالتها، وبناء البرامج، وتنظيم الأنشطة التعليمية، والعمل على تطويرها لتحسين التعليم.

الهـــوامش:

(١) أحمـد إبـراهيم أحمـد، الجـودة الشـاملة فـى الإدارة التعليميـة والمدرسـية (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٣م)، ص ١٠.

(2) Goodlad, J. I., & Mc Mannon, T. J., Eds.The Public Purpose of Education and Schooling. San Francisco: Jossey Bass Publishers. 1997. p. 24.

(٣) محمـد إبـراهيم عطـوة، الاعتمـاد المهنـى للمعلـم مـدخل لتحقيق الجـودة فـى التعليم، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، ع٤٨، ٢٠٠٢م.

(4) Wellman Jane., Accreditation And The Credit Hour, New Directions For Higher Education, no, 122. 2003.

(5) Education U. S. A, Accreditation Guide, http://www.educationusa.state.gov.23/8/2007.

(6) ACCSCT, About Accreditation. http://www.accsct,org. 25/8/2007.

(7) The Commission on International and Trans - Regiona, Accreditation. http://www.citaschools.org.24/8/2007.

(8) Guide to Accreditation, Overview of Accreditation, http://www.dev.acpe-accredit.org. 24/8/2007.

(9) British Council Learning, Accreditation UK, http://www,britishcouncil.org. 24/8/2007.

(10) The Quality Assurance Agency for Higher Education, A Brief guide to Quality Assurance in U.K. Higher Education. http://www.qaa.ac.UK. 23/8/2007.

(11) American School, Accredited School in Puerto Vallarta Mexico. http://aspv.edu.mx/american-school.accredatition.24/8/2007.

(١٢) محمد إبراهيم عطوة، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(١٣) جمال أبو الوفا وسلامة عبد العظيم، الإدارة المدرسية (الإسكندرية: دار المعرفة الجماعية، ٢٠٠٠م)، ص١٥٠ .

(١٤) محمود عابدين، الجودة واقتصادياتها فى التربية دراسة نقدية، مجلة دراسات تربوية، مجلد ٧، جزء٤٤، ١٩٩٢م، ص ٦٩- ١٤٥.

(١٥) جميل نشوان، تصور مقترح لتطوير كفايات المشرفين الأكاديميين فى جامعة القدس المفتوحة فى ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

http://www.schoolar.google.20/4/2008.

(١٦) غازى بن عبيد مدنى، تطوير التعليم العالى كأحد روافد التنمية البشرية فى المملكة العربية السعودية، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودى حتى عام (١٤٤٠هـ - ٢٠٢٠م).

http://www.planning.gov.sa. 23/4/2008

(١٧) محمد يوسف أبو ملوح، الجودة الشاملة والمدرسة، مركز القطان للبحث والتطوير التربوى، غزة.

http://member.bcntral.com.10/4/2008.

(١٨) غازى بن عبيد مدنى، مرجع سابق.

(19) School Accreditation from Wikipedia, http://en.wikipedia.org. 1/10/2007.

(20) Education U S A , Accreditation Guide,op.cit.

(21) A C S B International, Accreditation, http://www.aacsb.edu. 23/8/2007.

(22) Guide to Accreditation, Overview of Accreditation, http://www.acpe,edu. 23/8/2007.

(23) Western Association of school and Challenges, Where Learning Comes to Life, http://www.oyis.org. 23/8/2007.

(24) Colorado Springs Campus, Accreditation, http://www.schoolar.google. 23/8/2007.

(٢٥) محمد عبد الحميد محمد وأسامة محمود قرنى، "استراتيچية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم فى ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول"، المؤتمر السنوى ١٣، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية فى الفترة من ٢٤- ٢٥ يناير ٢٠٠٥م، ج ٢، جامعة القاهرة، كلية التربية ببنى سويف، ص ٢٨٣.

(26) Worldwidelearn, What is Accreditation? http://www.worldwidelearn.com. 23/8/2007.

(27) Elaine El-Khawas, Accreditation in the United States Origins, Development and Future Prospects. (UNESCO) International Institute for Educational Planning, 2001. p.14.

(٢٨) فيروز فرح سيركيس، هيئات الاعتماد فى التعليم العالى، http://www.schoolar.google.com/url. 2/6/2006.

(29) Colorado Springs Campus, op.cit.

(٣٠) ج . م . ع، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوچيا، الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعى والعالى فى إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، الدورة ٢٧، ١٩٩٩/٢٠٠٠م، ص١٣.

(31) W A S C, Accrediting Commission for Schools. http://www.acswasc.org. 25/4/2006.

(32) Sterling Bill, Accreditation :Certifying Public

Works Excellence. American City& Country. vol.115. Issue11. Rug. 2000. p. 64.

(33) Worldwidelearn. op.cit.

(34) Jacob Ludes, The Role Of Accreditation In Assuring Quality and Accountability in the Nations Schools and Universities.
http://www.neasc.org. 1/10/2007.

(٣٥) محمود عز الدين عبد الهادى، "نماذج عالمية فى الاعتماد وضمان الجودة للمؤسسات التعليمية" المؤتمر السنوى الثالث عشر، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية فى الفترة من ٢٤- ٢٥ يناير ٢٠٠٥م، جزء ٢، جامعة القاهرة، كلية التربية ببنى سويف، ص ٦٥.

(٣٦) ماجدة محمد أمين وآخران، الاعتماد وضمان الجودة فى مؤسسات التعليم العالي- دراسة تحليلية فى ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوى ١٣، الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الفترة من ٢٤- ٢٥ يناير ٢٠٠٥م، ج٢، جامعة القاهرة، كلية التربية بنى سويف، ص ٧٢٧.

(37) National Assessment and Accreditation.
http://www.nacc.india.com. 3/5/2006.

(38) Martin. R., Evaluation and Accreditation Practices in France.
http://www.enqa.net. 6/6/2006.

(٣٩) رجع الباحث إلى:

- Accreditation Standard, http://www.nwccu.org. 2/6/2006.
- Commission on intuitions of Higher Education, Standard for accreditation.
http://www.neasc. 2/6/2006.

(40) Council on Accreditation and School Improvement Southern Association of Colleges and Schools, Standards Assessment Tool Accreditation Standards for Quality Systems.
http://www.schoolar.google.com/url. 13/5/2006.

(41) Linda Huskey, Middle States Association Commission on Secondary Schools. Philadelphia, Standard for Accreditations.
http://www.google.com 8/5/2008.

(42) The Commission on International and Trans - Regional. (CITA).
http://www.citasschools.org. 2/5/2008.

(43) Clark D. Cunningham, Legal Education After Law School: lessons from Scotland And England.
http://law.gsu. Edu. 2/6/2006.

(٤٤) فيروز فرح سيركيس، مرجع سابق .

(45) Australia. Queensland, Parliamentary Counsel, Department of Education, Office of the Queensland, Accreditation of Non - State Schools-Regulation 2001.
http://www.google.com. 8/5/2008.

(46) Advancing Excellence in Education. Worldwide.
http://www.advance.ed.org. 8/5/2008.

(47) Babiker Abdel Bagi, Accreditation and Evaluation to Assure Quality Education, The 3rd International Convention on Education &Training: Conference

on Quality Management and Accreditation of Higher Education in the Arab World, 24 -26 November 2004. p. 3.

(٤٨) وزارة التربية والتعليم، ضمان جودة التعليم،

http://knowledge.moe.gov.eg.. 10/4/2008.

(٤٩) وزارة التربية والتعليم، المعايير القومية للتعليم، المجلد الأول (القاهرة: مطابع وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦م)، ص ٣-٤.

(٥٠) وزارة التربية والتعليم، ضمان الجودة، مرجع سابق.

(٥١) وزارة التربية والتعليم، دليل جودة المدارس المصرية فى ضوء المعايير القومية للتعليم (القاهرة: مطابع وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦م)، ص٣- ٧ .

(٥٢) وزارة التربية والتعليم، برنامج جوائز الامتياز المدرسى،

http://www.emoe.org. 10/4/2008.

(٥٣) وزارة التربية والتعليم، الاعتماد التربوى وضمان جودة المؤسسات التعليمية،

http://www.emoe.org. 10/4/2008.

(٥٤) وزارة التربية والتعليم، إدارة الجودة الشاملة فى التعليم "التجربة المصرية"، المؤتمر العربى الإقليمى، التعليم للجميع الرؤية العربية للمستقبل، القاهرة: الفترة من ١-٣ يونيو ٢٠٠٤م، مطبوعات اليونيسيف، ص ٢٥-٣١.

(٥٥) وزارة التربية والتعليم، الاعتماد التربوى وضمان جودة المؤسسات التعليمية، مرجع سابق.

(٥٦) ج . م. ع. رئيس الجمهورية، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦م بشأن إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.